مجلة العلوم الإنسانية
بجامعة حائل

جامعة حائل
University of Ha'il

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

السنة السادسة، العدد 19
المجلد الثاني، سبتمبر 2023

Print 1658 -788 X
Online E- 8819-1658

Arcif
Analytics

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة حائل

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

للتواصل:

مركز النشر العلمي والترجمة

جامعة حائل، صندوق بريد: 2440 الرمز البريدي: 81481

https://uohjh.com/

j.humanities@uoh.edu.sa

ردمد : إلكتروني E-1658-8819 ورقي 1658- 788X رقم الإيداع 14398368

نبذه عن المجلة

تعريف بالمجلة

مجلة العلوم الإنسانية، مجلة دورية علمية محكمة، تصدر عن وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة حال كل ثلاثة أشهر بصفة دورية، حث تصدر أربة أعداد في كل سنة، وبحسب اكتمال البحوث المجازة للنشر.

وقد نجحت مجلة العلوم الإنسانية في تحقيق معايير اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية معامل "ارسيف Arcif " المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وقد أطلق ذلك خلال التقرير السنوي الثامن للمجلات للعام 2023.

رؤية المجلة

التميز في النشر العلمي في العلوم الإنسانية وفقاً لمعايير مهنية عالمية.

رسالة المجلة

نشر البحوث العلمية في التخصصات الإنسانية؛ لخدمة البحث العلمي والمجتمع المحلي والدولي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى إيجاد منافذ رصينة؛ لنشر المعرفة العلمية المتخصصة في المجال الإنساني، وتمكن الباحثين –من مختلف بلدان العالم– من نشر أبحاثهم ودراساتهم وإنتاجهم الفكري لمعالجة واقع المشكلات الحياتية، وتأسيس الأطر النظرية والتطبيقية للمعارف الإنسانية في المجالات المتنوعة، وفق ضوابط وشروط ومواصفات علمية دقيقة، تحقيقا للجودة والريادة في نشر البحث العلمي.

قواعد النشر

لغة النشر

1- تقبل المجلة البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية.

2- يُكتب عنوان البحث وملخصه باللغة العربية للبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية.

3- يُكتب عنوان البحث وملخصه ومراجعه باللغة الإنجليزية للبحوث المكتوبة باللغة العربية، على أن تكون ترجمة الملخص إلى اللغة الإنجليزية صحيحة ومتخصصة.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل بنشر إسهامات الباحثين في مختلف القضايا الإنسانية الاجتماعية والأدبية، إضافة إلى نشر الدراسات والمقالات الي تتوفر فيها الأصول والمعايير العلمية المتعارف عليها دولياً، وتقبل الأبحاث المكتوبة باللغة العربية والإنجليزية في مجال اختصاصها، حيث تعنى المجلة بالتخصصات الآتية:

- علم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والفلسفة الفكرية العلمية الدقيقة.
- المناهج وطرق التدريس والعلوم التربوية المختلفة.
- الدراسات الإسلامية والشريعة والقانون.
- الآداب: التاريخ والجغرافيا والفنون واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والسياحة والآثار.
- الإدارة والإعلام والاتصال وعلوم الرياضة والحركة.

أوعية نشر المجلة

تصدر المجلة ورقياً حسب القواعد والأنظمة المعمول بها في المجلات العلمية المحكمة، كما تُنشر البحوث المقبولة بعد تحكيمها إلكترونياً لتعم المعرفة العلمية بشكل أوسع في جميع المؤسسات العلمية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

ضوابط وإجراءات النشر في مجلة العلوم الإنسانية

أولاً: شروط النشر

1. أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة المعرفية في التخصص.
2. لم يسبق للباحث نشر بحثه.
3. ألا يكون مستلّاً من رسالة علمية (ماجستير / دكتوراة) أو بحوث سبق نشرها للباحث.
4. أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية.
5. أن تراعى فيه منهجية البحث العلمي وقواعده.
6. عدم مخالفة البحث للضوابط والأحكام والآداب العامة في المملكة العربية السعودية.
7. مراعاة الأمانة العلمية وضوابط التوثيق في النقل والاقتباس.
8. السلامة اللغوية ووضوح الصور والرسومات والجداول إن وجدت، وللمجلة حقها في مراجعة التحرير والتدقيق النحوي.

ثانيًا: قواعد النشر

1. أن يشتمل البحث على: صفحة عنوان البحث، ومستخلص باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، ومقدّمة، وصلب البحث، وخاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات، وثبت المصادر والمراجع باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، والملاحق اللازمة (إن وجدت).
2. فـــي حال (نشر البحث) يُزوَّد الباحث بنسخة إلكترونية من عدد المجلة الذي تم نشر بحثه فيه، ومستلاًّ لبحثه .
3. فـــي حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل– وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
4. لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
5. الآراء الواردة فـــي البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين، ولا تعبر عن رأي مجلة العلوم الإنسانية.
6. النشر في المجلة بتطلب رسوم مالية قدرها (1000 ريال) يتم إيداعها في حساب المجلة، وذلك بعد إشعار الباحث بالقبول الأولي وهي غير مستردة سواء أجيز البحث للنشر أم تم رفضه من قبل المحكمين.

ثالثًا: الضوابط والمعايير الفنية لكتابة وتنظيم البحث

1. ألا تتجاوز نسبة الاقتباس في البحوث (25%).
2. الصفحة الاولى من البحث، تحتوي على عنوان البحث، اسم الباحث أو الباحثين، المؤسسة التي ينتسب إليها– جهة العمل، عنوان المراسلة والبريد الالكتروني، وتكون باللغتين العربية والانجليزية على صفحة مستقلة في بداية البحث. الاعلان عن أي دعم مالي للبحث– إن وجد. كما يقوم بكتابة رقم الهوية المفتوحة للباحث ORCID بعد الاسم مباشرة. علماً بأن مجلة العلوم الإنسانية تنصح جميع الباحثين باستخراج رقم هوية خاص بهم، كما تتطلب وجود هذا الرقم في حال إجازة البحث للنشر.
3. ألا يرد اسم الباحث (الباحثين) في أي موضع من البحث إلا في صفحة العنوان فقط..
4. ألا تزيد عدد صفحات البحث عن ثلاثين صفحة أو (12.000) كلمة للبحث كامل أيهما أقل بما في ذلك الملخصين العربي والإنجليزي، وقائمة المراجع.
5. أن يتضمن البحث مستخلصين: أحدهما باللغة العربية لا يتجاوز عدد كلماته (200) كلمة، والآخر بالإنجليزية لا يتجاوز عدد كلماته (250) كلمة، ويتضمن العناصر التالية: (موضوع البحث، وأهدافه، ومنهجه، وأهم النتائج) مع العناية بتحريرها بشكل دقيق.
6. يُتبع كل مستخلص (عربي/إنجليزي) بالكلمات الدالة (المفتاحية) (Key Words) المعبرة بدقة عن موضوع البحث، والقضايا الرئيسة التي تناولها، بحيث لا يتجاوز عددها (5) كلمات.

7. تكون أبعاد جميع هوامش الصفحة: من الجهات الأربعة (3) سم، والمسافة بين الأسطر مفردة.
8. يكون نوع الخط في المتن باللغة العربية (Traditional Arabic) وبحجم (12)، وباللغة الإنجليزية (Times New Roman)وبحجم (10)، وتكون العناوين الرئيسية في اللغتين بالبنط الغليظ. .(Bold)
9. يكون نوع الخط في الجدول باللغة العربية (Traditional Arabic) وبحجم (10)، وباللغة الإنجليزية (Times New Roman)وبحجم (9)، وتكون العناوين الرئيسية في اللغتين بالبنط الغليظ. (Bold) .
10. يلتزم الباحث برومنة المراجع العربية (الأبحاث العلمية والرسائل الجامعية) ويقصد بها ترجمة المراجع العربية (الأبحاث والرسائل العلمية فقط) إلى اللغة الإنجليزية، وتضمينها في قائمة المراجع الإنجليزية (مع الإبقاء عليها باللغة العربية في قائمة المراجع العربية)، حيث يتم رومنة (Romanization / Transliteration) اسم، أو أسماء المؤلفين، متبوعة بسنة النشر بين قوسين (يقصد بالرومنة النقل الصوتي للحروف غير اللاتينية إلى حروف لاتينية، تمكّن قراء اللغة الإنجليزية من قراءتها، أي: تحويل منطوق الحروف العربية إلى حروف تنطق بالإنجليزية)، ثم يتبع بالعنوان، ثم تضاف كلمة (in Arabic) بين قوسين بعد عنوان الرسالة أو البحث. بعد ذلك يتبع باسم الدورية التي نشرت بها المقالة باللغة الإنجليزية إذا كان مكتوباً بها، وإذا لم يكن مكتوباً بها فيتم ترجمته إلى اللغة الإنجليزية.

مثال إيضاحي:

الشمري، علي بن عيسى. (2020). فاعلية برنامج إلكتروني قائم على نموذج كيلر(ARCS) في تنمية الدافعية نحو مادة لغتي لدى تلاميذ الصف السادس الابتدائي. *مجلة العلوم الإنسانية، جامعة حائل،1*(6)، 98-87.

Al-Shammari, Ali bin Issa. (2020). The effectiveness of an electronic program based on the Keeler Model (ARCS) in developing the motivation towards my language subject among sixth graders. (in Arabic). *Journal of Human Sciences, University of Hail.1*(6), 98-87

السميري، ياسر. (2021). مستوى إدراك معلمي المرحلة الابتدائية للإستراتيجيات التعليمية الحديثة التي تلبي احتياجات التلاميذ الموهوبين من ذوي صعوبات التعلم. *المجلة السعودية للتربية الخاصة، 18*(1): 19- 48.

Al-Samiri, Y. (2021). The level of awareness of primary school teachers of modern educational strategies that meet the needs of gifted students with learning disabilities. (in Arabic). *The Saudi Journal of Special Education, 18* (1): 19-48.

11. يلي قائمة المراجع العربية، قائمة بالمراجع الإنجليزية، متضمنة المراجع العربية التي تم رومنتها، وفق ترتيبها الهجائي (باللغة الإنجليزية) حسب الاسم الأخير للمؤلف الأول، وفقاً لأسلوب التوثيق المعتمد فـــي المجلة.
12. تستخدم الأرقام العربية أينما ذكرت بصورتها الرقمية. (Arabic…. 1,2,3) سواء في متن البحث، أو الجداول و الأشكال، أو المراجع، وترقم الجداول و الأشكال في المتن ترقيماً متسلسلاً مستقلاً لكل منهما ، ويكون لكل منها عنوانه أعلاه ، ومصدره – إن وجد – أسفله.
13. يكون الترقيم لصفحات البحث في المنتصف أسفل الصفحة، ابتداءً من صفحة ملخص البحث (العربي، الإنجليزي)، وحتى آخر صفحة من صفحات مراجع البحث.

14. تدرج الجداول والأشكال- إن وجدت- في مواقعها في سياق النص، وترقم بحسب تسلسلها، وتكون غير ملونة أو مظللة، وتكتب عناوينها كاملة. ويجب أن تكون الجداول والأشكال والأرقام وعناوينها متوافقة مع نظام APA-

رابعًا: توثيق البحث

أسلوب التوثيق المعتمد فـــي المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA7)

خامسًا: خطوات وإجراءات التقديم

1. يقدم الباحث الرئيس طلبًا للنشر (من خلال منصة الباحثين بعد التسجيل فيها) يتعهد فيه بأن بحثه يتفق مع شروط المجلة، وذلك على النحو الآتي:

أ. البحث الذي تقدمت به لم يسبق نشرة (ورقيا أو إلكترونيا)، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في وجهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشرة في المجلة، أو الاعتذار للباحث لعدم قبول البحث.

ب. البحث الذي تقدمت به ليس مستلا من بحوث أو كتب سبق نشرها أو قدمت للنشر، وليس مستلاً من الرسائل العلمية للماجستير أو الدكتوراة.

ج. الالتزام بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي.

د. مراعاة منهج البحث العلمي وقواعده.

هـــ. الالتزام بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية كما هو في دليل الكتابة العلمية المختصر بنظام APA7

2. إرفاق سيرة ذاتية مختصرة في صفحة واحدة حسب النموذج المعتمد للمجلة (نموذج السيرة الذاتية).
3. إرفاق نموذج المراجعة والتدقيق الأولي بعد تعبئته من قبل الباحث.
4. يرسل الباحث أربع نسخ من بحثه إلى المجلة إلكترونيّاً بصيغة (word) نسختين و (PDF) نسختين تكون إحداهما بالصيغتين خالية مما يدل على شخصية الباحث.
5. يتم التقديم إلكترونياً من خلال منصة تقديم الطلب الموجودة على موقع المجلة (منصة الباحثين) بعد التسجيل فيها مع إرفاق كافة المرفقات الواردة في خطوات وإجراءات التقديم أعلاه.
6. تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، وتقرير أهليته للتحكيم، أو الاعتذار عن قبوله أولياً أو بناء على تقارير المحكمين دون إبداء الأسباب وإخطار الباحث بذلك

7. تملك المجلة حق رفض البحث الأولي ما دام غير مكتمل أو غير ملتزم بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية.
8. في حال تقرر أهلية البحث للتحكيم يخطر الباحث بذلك، وعليه دفع الرسوم المالية المقررة للمجلة (**1000**) **ريال غير مستردة** من خلال الإيداع على حساب المجلة ورفع الإيصال من خلال منصة التقديم المتاحة على موقع المجلة، وذلك خلال مدة خمس أيام عمل منذ إخطار الباحث بقبول بحثه أوليًا وفي حالة عدم السداد خلال المدة المذكورة يعتبر القبول الأولي ملغي.
9. بعد دفع الرسوم المطلوبة من قبل الباحث خلال المدة المقررة للدفع ورفع سند الإيصال من خلال منصة التقديم، يرسل البحث لمحكِّمين اثنين؛ على الأقل.
10. فـــي حال اكتمال تقارير المحكّمين عن البحث؛ يتم إرسال خطاب للباحث يتضمّن إحدى الحالات التّالية:
    أ. قبول البحث للنشر مباشرة.
    ب. قبول البحث للنّشر؛ بعد التّعديل.
    ج. تعديل البحث، ثمّ إعادة تحكيمه.
    د. الاعتذار عن قبول البحث ونشره.
11. إذا تطلب الأمر من الباحث القيام ببعض التعديلات على بحثه، فإنه يجب أن يتم ذلك في غضون (أسبوعين من تاريخ الخطاب) من الطلب. فإذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات خلال المدة المحددة، يعتبر ذلك عدولا منه عن النشر، ما لم يقدم عذرا تقبله هيئة تحرير المجلة.
12. يقدم الباحث الرئيس (حسب نموذج الرد على المحكمين) تقرير عن تعديل البحث وفقاً للملاحظات الواردة في تقارير المحكمين الإجمالية أو التفصيلية في متن البحث
13. للمجلة الحق في الحذف أو التعديل في الصياغة اللغوية للدراسة بما يتفق مع قواعد النشر، كما يحق للمحررين إجراء بعض التعديلات من أجل التصحيح اللغوي والفني. وإلغاء التكرار، وإيضاح ما يلزم.
14. في حالة رفض البحث من قبل المحكمين فإن الرسوم غير مستردة.
15. إذا رفض البحث، ورغب المؤلف في الحصول على ملاحظات المحكمين، فإنه يمكن تزويده بهم، مع الحفاظ على سرية المحكمين. ولا يحق للباحث التقدم من جديد بالبحث نفسه إلى المجلة ولو أجريت عليه جميع التعديلات المطلوبة.
16. لا ترّد البحوث المقدمة إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر، ويخطر المؤلف في حالة عدم الموافقة على النشر
17. ترسل المجلة للباحث المقبول بحثه نسخة معتمدة للطباعة للمراجعة والتدقيق، وعليه إنجاز هذه العملية خلال 36 ساعة.
18. لهيئة تحرير المجلة الحق فـــي تحديد أولويات نشر البحوث، وترتيبها فنّياً.

المشرف العـــام

سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ. د. عبد العزيز بن سالم الغامدي

هـيئـــة الـتحريـــر

رئيس هيئة التحرير

أ. د. بشير بن علي اللويش

أستاذ الخدمة الاجتماعية

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. سالم بن عبيد المطيري

أستاذ الفقه

أ. د. منى بنت سليمان الذبياني

أستاذ الإدارة التربوية

د. نواف بن عوض الرشيدي

أستاذ تعليم الرياضيات المشارك

د. إبراهيم بن سعيد الشمري

أستاذ النحو والصرف المشارك

الهيئة الاستشارية

أ.د فهد بن سليمان الشايع

جامعة الملك سعود – مناهج وطرق تدريس

Dr. Nasser Mansour
University of Exeter. UK – Education

أ.د محمد بن مترك القحطاني

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – علم النفس

أ.د علي مهدي كاظم

جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان – قياس وتقويم

أ.د ناصر بن سعد العجمي

جامعة الملك سعود – التقييم والتشخيص السلوكي

أ.د حمود بن فهد القشعان

جامعة الكويت – الخدمة الاجتماعية

Prof. Medhat H. Rahim
Lakehead University - CANADA
Faculty of Education

أ.د رقية طه جابر العلواني

جامعة البحرين – الدراسات الإسلامية

أ.د سعيد يقطين

جامعة محمد الخامس – سرديات اللغة العربية

Prof. François Villeneuve
University of Paris 1 Panthéon Sorbonne
Professor of archaeology

أ. د سعد بن عبد الرحمن البازعي

جامعة الملك سعود – الأدب الإنجليزي

أ.د محمد شحات الخطيب

جامعة طيبة – فلسفة التربية

فهرس الأبحاث

م	عنوان البحث	رقم الصفحة
1	اتجاهات أثر الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي: دراسة ميدانية على عينة من المستفيدين د. جواهر بنت صالح الخمشي د. محمد بن عايض التوم	37 – 13
2	احتياجات الطلبة الموهوبين ذوي السمات الإبداعية والابتكارية في المرحلة الجامعية لتحفيز الإبداع والابتكار د. عمر عبد الله الصمعاني	62 – 39
3	الجامعات السعودية ودعم مؤشرات التنمية المستدامة، دراسة ميدانية في ضوء نظرية الحلزون الثلاثي د. عبد الرحمن بن محمد الخراشي	90 – 65
4	العلاقة بين الوعي الذاتي والأمن السيبراني لدى طلاب كلية الملك عبدالله للدفاع الجوي في ضوء رؤية المملكة 2030 د. محمد نواف عبدالله البلوي	114 – 91
5	تقدير الذّات لدى المراهقين الصّمّ د. محمد بن صالح العجلان	131 – 117
6	رضا الصم وضعاف السمع في المملكة العربية السعودية عن خدمات الترجمة بلغة الإشارة في البرامج التليفزيونية ووسائل التواصل الاجتماعي د. غيثان صالح العمري	157 – 133
7	سلطة هيئة التحكيم التقديرية في الإثبات بالخبرة د. سالم بن راشد العزيزي	169 – 159
8	علم المناسبات عند أبي حفص النسفي (537 هـ) في تفسيره «التيسير في التفسير» (دراسة نظرية تطبيقية) د.ضيف الله بن عيد الرفاعي	184 – 171
9	فاعلية برنامج إرشادي لتنمية الوعي الأسري للحد من الطلاق قائم على توجهات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 د. ندى بنت زويد ضيف الله المطيري أ.د. ذهب بنت نايف الشمري أ.د. إيمان صلاح إبراهيم رزق	214 – 187
10	مستوى وعي أعضاء هيئة التدريس بالخدمات التربوية المقدّمة للطلبة الموهوبين في الجامعات الناشئة وعلاقته بمستوى معرفتهم في مجال تربية الموهوبين د. ياسر بن عايد السميري	236 – 217
11	الخصائص السيكومترية لمقياس الآثار النفسية والاجتماعية والأكاديمية لبرامج صعوبات التعلم بالمدارس الحكومية الابتدائية في المملكة العربية السعودية د. حاتم بن حمدي بن حميد القريقري أ.د. سعيد بن عبدالله مبارك الدوسري	256 – 239
12	The Guarantees of Public Employees in Disciplinary Administrative Decisions According to The Saudi Employment Regulation, Basic Legal Stud د. عاصم بن سعود السياط	275 – 259
13	The role of social entrepreneurship in improving quality of life from the point of view of social work students: A field study د. عارف عويتق السحيمي	291 – 277

أثر الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي: دراسة ميدانية على عينة من المستفيدين*

The impact of social investment in non-profit sector organizations: a field study on a sample of beneficiaries

د. جواهر بنت صالح الخمشي
أستاذ علم الاجتماع المشارك، كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

Dr. jwaher saleh al khumashi
Associate professor of sociology, Faculty of Social Sciences, Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University (IMSIU)

د. محمد بن عايض التوم
أستاذ علم الاجتماع المشارك، كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

Dr. Mohammed Aeid Altoom
Associate professor of sociology, Faculty of Social Sciences, Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University (IMSIU)

(قُدم للنشر في 2023/05/01، وقُبل للنشر في 2023/06/26)

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة الأثر الاجتماعي والاقتصادي والذاتي للاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي، وأهم التحدّيات التي تواجهه من وجهة نظر المستفيدين. وتُعدّ الدراسة الحالية من الدراسات الكمية التي اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وقد أُستخدمت الاستبانة الإلكترونية لجمع البيانات من عينة الدراسة، وتحديدًا أُستعين (بالعينة غير الاحتمالية)، حيث أُختير المستجيبون بناء على ملاءمتهم وتوفراهم، وبلغ حجم العينة (117) مفردة، وتمثّلت العينة من المستفيدين في (جمعية اكتفاء)، كما ضمّت المستفيدين من (التأهيل والتدريب والتوظيف) بالأمانة العامة للجنة الوطنية لرعاية السجناء والـمُفرج عنهم وأسرهم (تراحم). وتوصَّلت الدراسة إلى أن الأثر الاجتماعي تمثّل في: الشعور بالاستقرار الاجتماعي، واكتساب العلاقات الجديدة في مجال العمل الذي حُصل عليه من خلال مبادرات منظمات القطاع غير الربحي. ومن أهم الآثار الاقتصادية: أن الراتب الشهري ساعد على تلبية المستلزَمات الأساسية بشكل كامل. كما أن هناك آثارًا ذاتية على المستفيد، أهمها: تنمية القدرات والمهارات، والشعور بالاستقرار النفسي، والحصول على الخبرة الكافية. وكان هناك العديد من التحدّيات، أهمها: تدني وعي أفراد المجتمع بمشروعات الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجتماعي، منظمات القطاع غير الربحي، المستفيدون من المنظمات غير الربحية، المملكة العربية السعودية.

Abstract

The study aimed to know the social, economic and subjective impact of social investment in non-profit sector organizations, and the most important challenges they face from the point of view of the beneficiaries. The current study is considered one of the quantitative studies that adopted the analytical descriptive approach. The electronic questionnaire was used to collect data from the study sample, and specifically the (non-probability sample) was used, where the respondents were chosen based on their suitability and availability. The sample size was (117) individuals, and the sample consisted of beneficiaries. In (Iktifa Association), it also included the beneficiaries of (rehabilitation, training and employment) in the General Secretariat of the National Committee for the Care of Prisoners, Released Persons and Their Families (Tarahum). The study concluded that the social impact was represented in the feeling of social stability, and the acquisition of new relationships in the field of work, which was obtained through the initiatives of non-profit sector organizations. Among the most important economic effects: The monthly salary helped fully meet the basic requirements. There are also subjective effects on the beneficiary, the most important of which are: developing capabilities and skills, feeling psychological stability, and obtaining sufficient experience. There were many challenges, the most important of which are: the low awareness of community members about social investment projects in non-profit sector organizations.

Keywords: Social investment, non-profit sector organizations, beneficiaries of non-profit organizations, Saudi Arabia

* يشكر الباحثان عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في المملكة العربية السعودية؛ لتمويلها هذا المشروع في عام 1444هـ، منحة بحثية رقم (22146009).

مقدمة:

يمرّ المجتمع السعودي بمرحلة انتقالية تسعى من خلالها إلى تبني مفاهيم وسياسات جديدة؛ لتعظيم الأثر والعائد الاجتماعي والاقتصادي، خاصة أساليب العطاء الخيري والخدمات المباشرة والرعوية التي يقدّمها القطاع غير الربحي؛ مما يتطلّب تبني أساليب جديدة تواكب هذه التغيرات، ومن أبرزها الاستثمار الاجتماعي، الذي يوجّه إلى رفع رفاهية الأفراد في المجتمع، وبما يحقّق نفعًا واسع النطاق، وهو جزء لا يتجزأ من تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، ويوفّر بيئة مناسبة لتحفيز نمو القطاع الثالث؛ فهو شريك تنموي وأساسي في تنمية المملكة، ويسعى أيضًا إلى تلبية الاحتياجات المحلية للمجتمع.

وقد شهد هذا القطاع حراكًا حيويًّا متوائمًا مع مُخرجات برنامج التحوّل الوطني ورؤية المملكة الطموحة وأهدافهما، وما تسعى إليه المملكة بتكامل الأدوار بين مختلف القطاعات، والسعي إلى إنضاج هذا القطاع والتغلّب على التحدّيات التي تواجهه؛ حيث إن مثل هذه الأفكار المبتكرة والسياسات الجديدة تساعد على مواجهة التحدّيات الاجتماعية بدلًا من الجهود الفردية.

وفي هذا الصدد سعت بعض الجمعيات الخيّرية والمنظّمات التطوعية إلى تغيير سياستها، بما يتلاءم مع الاستثمار الاجتماعي وتشريعاته، والانضمام إلى القطاع غير الربحي؛ حرصًا منها على أداء الدور الاجتماعي، مع تجويد أدائه وإحكام مُخرجاته، من خلال تقديم خدمات متنوّعة ومتميّزة للمستفيدين، وتطوير أنشطة ملائمة تساعد على التعزيز من جودة الحياة، وتعمل على تأهيل الأفراد وتطوير المجتمعات؛ وفي ضوء ذلك جاءت فكرة الدراسة الحالية لتُلبي جزءًا من حاجة المجتمع؛ لتطوير مثل هذه الأساليب والمفاهيم التي يتبناها المجتمع.

مشكلة الدراسة:

يُعدّ الاستثمار الاجتماعي أحد الركائز الأساسية في سياسات المجتمعات الحديثة، ويظهر بشكل واضح تجاه خدمة المجتمع في الجوانب المختلفة –الاجتماعية والبيئية والاقتصادية– ويسعى إلى بناء علاقات قوية في المجتمعات المحلية، ويوجد فرصًا جديدة للنمو والشَّراكة. ليس هذا فحسب؛ بل هناك العديد من المكاسب التي يحقّقها للقطاع غير الربحي والمجتمع المحلي عامة.

ومنذ نهاية التسعينيات، أصبح نهج الاستثمار الاجتماعي نموذجًا جديدًا في الخطاب الأكاديمي والسياسي حول صنع السياسة الاجتماعية، خاصة على المستوى الأوروبي؛ لأن نهج الاستثمار الاجتماعي في السياسة الاجتماعية يهدف إلى معالجة الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفًا، عبر تقديم برامج تعليمية، ودعم الوصول إلى العمل –خاصة للشباب والنساء– ووضع حدٍّ لانتقال الفقر بين الأجيال. ويبدو أنه واعد بوصفه إستراتيجية سياسة اجتماعية شاملة جديدة (Bothfeld & Rouault, 2015).

وترجع أهمية الاستثمار الاجتماعي على المستوى الدولي إلى عدد من الاعتبارات، أبرزها: النظر إليه على أنه الإستراتيجية الأكثر فعالية في التصدي للتحديات العالمية – تحدّيات المجتمع والبيئة والشباب– التي عجز العمل الخيري حتى الآن عن التصدّي إليها (هواري والتنجي، 2020).

ونظرًا لأهمية الاستثمار الاجتماعي؛ فإن ثمة تناميًّا عالميًّا لمعدلات هذا الاستثمار وفقًا للإحصائيات الدولية، ومن المتوقّع بحلول عام 2025 أن تصل قيمة الاستثمار الاجتماعي العالمي إلى (500) مليار دولار؛ مما يولّد عوائد مالية وابتكارات في مجالات حيوية (الهيئة العامة للأوقاف، 2021).

وأكّدت دراسة قريشنا وآخرين (Grishina et al., 2021) أن أكبر تطوّر للاستثمار الاجتماعي يرتكز في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، حيث تعتمد أنظمتهما المالية بشكل مباشر على أسواق الأوراق المالية، ويتسم تطوير الاستثمارات ذات التأثير في هذه البلدان بهيمنة المستثمرين المؤسسيين (أكثر من 90%) من الأصول المتعلّقة بالاستثمارات المسؤولة اجتماعيًّا. وأوصت الدراسة بضرورة تعاون الدولة والمؤسسات التجارية في مجال الاستثمار الاجتماعي؛ لما له من آثار إيجابية عديدة في كافة الأطراف.

وبحسب تقرير الشبكة العالمية لاستثمار الأثر لعام 2020؛ فإن (50 %) من نشاط الاستثمار الاجتماعي العالمي يتركّز في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، حيث تقع المقرات الرئيسة لمؤسسات تستثمر اجتماعيًّا، تليها أوروبا بنسبة (29 %)، بينما تظهر أرقام قليلة عن الاستثمار الاجتماعي في آسيا وأفريقيا متضمنة العالم العربي (هواري، 2022أ).

ويُعدّ الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي أحد أحدث الأنماط في الاستثمار؛ كون هذا القطاع يُسهم بدور مهم في تحقيق التنمية المستدامة؛ إذ إن التعاون المشترك في بناء شَراكات للمؤسسات الاجتماعية غير الربحية مع القطاعات الرسمية الأخرى ذات العلاقة؛ يُفعّل عناصر التنمية المجتمعية ويطوّرها، ويُسهم في الارتقاء بمستوى المعيشة وجودة المنتجات، ويرفع مستوى الرضا الاجتماعي، ويساعد على حلّ العديد من المشكلات الاجتماعية، كالبطالة والفقر، ويُخفّض مستويات الجريمة. كما أن له دورًا مهمًّا في تحسين المستوى التعليمي وحماية البيئة (أبو مهنا، 2020). وهذا ما أثبتته دراسة ناصري وسمرد (2020)، التي أكّدت أن الاستثمار الاجتماعي ينمّي المجتمع ويطوّره فكرًا وسلوكًا بيئيًّا واقتصاديًّا، كما أنه مدخل مهم في الاقتصاد.

ويعدّ القطاع غير الربحي أحد المرتكزات الأساسية في البناء الاقتصادي والتنموي على وجه العموم، كما يعدُّ – وفقًا للتجارب الدولية– عنصرًا مهمًّا من عناصر الثروة القومية. وقد وُصف القطاع الربحي بأنه يُشكّل رقمًا مهمًّا في المعادلة الاقتصادية؛ لكونه مكمّلًا لمهام القطاعين العام والحكومي ومسؤولياته، ومتكاملًا مع القطاع الربحي في جميع عمليات التنمية

والتنمية المستدَامة (الشهري، 2021).

وثمة علاقة قوية بين الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي ومؤشرات الاستدامة في المجتمع؛ وهو الأمر الذي دفع بالعديد من الفعاليات المتخصّصة إلى المطالبة بإجراء دراسات حول هذ النوع من الاستثمار؛ وبهذا الصدد أوصى منتدى الرياض الاقتصادي (2020) بتشجيع المزيد من الأبحاث والدراسات في مجال القطاع غير الربحي.

كما يُسهم القطاع بشكل فعّال في تنمية مختلف المجالات التي تخدم المجتمع وترسّخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى كون هذا القطاع محورًا أساسيًّا لتحقيق التنمية المستدَامة في ظل ما تشهده المملكة من دعم متواصل، حيثُ يعزّز قيم العمل الإنساني لأفراد المجتمع من خلال التكامل مع الجهات الحكومية المختلفة وتعظيم نفعها (المنصة الوطنية الموحدة، 1444). وبالنظر إلى عدد المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية؛ فقد بلغ (3156) منظمة تنتشر في مختلف أرجاء المحافظات والمناطق، حيث تسعى إلى تطبيق التكافل الاجتماعي بتقديم المساعدة المختلفة للفقراء والمحتاجين (صحيفة الاقتصادية، 2021).

كما ثبت في قياس الأثر الاجتماعي لخدمات إحدى مؤسسات القطاع غير الربحي أن ثمة عائدًا اجتماعيًّا ملموسًا للاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي، عبر قياس العائد الاجتماعي على الاستثمار في جمعية مودة عن العام 2018، وأنه يعود بفائدة (1,48) ريال سعودي لكل (1) ريال يُنفق في خدمات الجمعية، وكانت نسبة التغير الإيجابي لدى المستفيدين 84 % (الأبيح والعبيدي والبشري ويحيى وآل مشاري والسريحي، 2019). ولن يُكتفى بجميع هذه المكاسب التي يحقّقها الاستثمار الاجتماعي من خلال الدراسات القائمة؛ بل لا بد من منظور اجتماعي يُسهم في تحليل هذا المفهوم وسياسته، سواء على مستوى المنظّمات أو المستفيدين.

ومن خلال تبني المنظور السسيولوجي لـ(نظرية رأس المال الاجتماعي)، التي تفترض أن القطاع غير الربحي يجد نفسه يحتاج إلى التوسّع في أجندة العمل؛ ليتجاوز مجالات عمله التقليدية من الإعانات والخدمات الرعائية إلى المشاركة في سياسيات التنمية الاجتماعية ومعالجة جوانب قضايا جودة الحياة، ويُسهم هذا الاحتياج في إستراتيجيات رأس المال البشري الذي يمتلكه القطاع مع الجهات ذات العلاقة؛ ليحقّق الدور المهم للاستثمار الاجتماعي، والمساهمة في الرفاه الاجتماعي للأسر الفقيرة.

ويعدّ مدخل نهج القدرة من المداخل النظرية الملائمة لفهم قضية الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي، ووفقًا لرؤية (سين)؛ فإن القدرة على الاختيار في الحياة تستند إلى العدالة المؤسساتية، التي تعمل على تنمية القدرات (شمس الدين، 2020)؛ ومن ثمّ فهي الإطار الذي تتحرّك فيه منظمات القطاع الربحي لتحقيق أهدافها، التي تصبّ بوجه عام في مجال تمكين المستفيدين من خدماتها من حيازة صور مختلفة من القدرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والذاتي.

وفي ضوء تلك الاعتبارات والافتراضات المفسّرة؛ جاءت هذه الدراسة لتبحث في موضوع الاستثمار الاجتماعي بالقطاع غير الربحي، وهي دراسة سسيولوجية تستهدف الوصول إلى وصف تحليلي للأثر المترتب عن الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي؛ وبناء عليه تحدّدت مشكلة الدراسة في التساؤل العام الآتي: ما الأثر الاجتماعي والاقتصادي والذاتي الذي يحدثه الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي من وجهة نظر المستفيدين؟

أهمية الدارسة العلمية:

أ. تعدّ الدراسة الحالية من الدراسات التي تهتم بمفهوم حديث (للاستثمار الاجتماعي)؛ حيث إنه من المفاهيم التي تسعى المملكة العربية السعودية إلى ترسيخه؛ لأنها تُحوّله من السمة الخيّرية التطوعية إلى الآلية المؤسساتية المنظّمة، بما يجعل الفائدة منه تعمّ أغلب فئات المجتمع، ويمتلك صفة وضع الحلول المقصودة وتحقيق الاستدامة.

ب. تُعدّ هذه الدراسة مساهمة في جهود البحث العلمي لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، حيث يرتبط موضوع الدراسة بمحاور رؤية 2030: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح، لاسيما بما يحقّقه الاستثمار الاجتماعي بشكل مباشر وغير مباشر من تغيير للمجتمع.

أهمية الدراسة العملية:

أ. تركّز الدراسة على شريحة مهمة من شرائح المجتمع التي تحتاج إلى رعاية اجتماعية والاستثمار بالرأسمال البشري، وجعلها مساهمًا في عملية التنمية.

ب. تتفق الدراسة مع سياسيات المملكة في سعيها إلى تبني آفاق الابتكار وتوسيعه، وتحقيق الأثر الاجتماعي، من خلال تكاتف قطاعات المجتمع، ومشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ لتحقيق أثر إيجابي ملموس في حياة الناس، والسعي إلى بناء مجتمع متعاون ومتماسك.

ج. تُعدّ النتائج التي وصلت إليها الدراسة الحالية غاية في الأهمية بالنسبة لكافة الجهات المعنية بالاستثمار الاجتماعي على وجه العموم، بما ستصل إليه من تحديد للأثر المترتب من هذا الاستثمار؛ لتطوير بعض السياسات الخاصة بالاستثمار الاجتماعي بشكل عام، وتجاوز بعض التحدّيات بشكل خاص.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. معرفة الأثر الاجتماعي من الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي، من وجهة نظر عينة من

المستفيدين.

2. معرفة الأثر الاقتصادي من الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي، من وجهة نظر عينة من المستفيدين.
3. معرفة الأثر الذاتي من الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي، من وجهة نظر عينة من المستفيدين.
4. معرفة أهم التحدّيات التي تواجه الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي، من وجهة نظر عينة من المستفيدين.

أسئلة الدراسة:

سعت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما الأثر الاجتماعي من الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي، من وجهة نظر عينة من المستفيدين؟
2. ما الأثر الاقتصادي من الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي، من وجهة نظر عينة من المستفيدين؟
3. ما الأثر الذاتي من الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي، من وجهة نظر عينة من المستفيدين؟
4. ما أهم التحدّيات التي تواجه الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي، من وجهة نظر عينة من المستفيدين؟

مفاهيم الدراسة:

مفهوم الاستثمار الاجتماعي:

الاستثمار الاجتماعي (Social Investment):

يعدّ مفهوم الاستثمار الاجتماعي من المفاهيم الحديثة في الدراسات والبحوث الاجتماعية، ولم يكن معروفًا حتى النصف الثاني من القرن العشرين؛ لتركيز المؤسسات الصناعية على تعظيم أرباحها بشتى الوسائل. وقد استخدم علماء الاقتصاد مفهوم الاستثمار الاجتماعي؛ للإشارة إلى عملية استخدام الموارد المالية المتاحة لتحقيق عوائد اجتماعية واقتصادية معًا، فالاستثمار الاجتماعي بهذا المعنى يهدف إلى الحدّ من شراهة رأس المال والأسواق، وتوجيه رأس المال إلى تحقيق مزيد من العوائد الاجتماعية في مجال الخدمات الاجتماعية والمرافق التعليمية والبنية التحتية، والقضاء على الفقر (أبو الفتوح، 2015؛ جودة وعثمان، 2018).

ويُعرّف الاستثمار الاجتماعي بأنه: الاستثمار الذي يوجّه إلى رفع رفاهية الأفراد في المجتمع، وبما يحقّق نفعًا واسع النطاق، وليس بالضرورة أن يعود بالنفع على المستثمر نفسه، ويتضمّن المساهمات العينية والنقدية. كما يشمل العمل التطوعي: استثمار الوقت والمعرفة لتعليم الطلاب، ونقل المهارات، وإبراز الطاقات، واحتضان الأفكار الريادية والنشاطات الإبداعية. ويتضمّن كذلك: توفير رأس المال الاجتماعي، مثل: توفير وقت الاستثمار والوجود الاجتماعي، وبناء العلاقات لإنشاء شبكات الدعوة أو مجموعات العمل، ونحو ذلك؛ لذا فإن الفرق الرئيس بين الاستثمار الاجتماعي والاقتصادي؛ أن الأول ينبغي أن يحقّق عوائد مقصودة تتجاوز تلك التي تعود بالفائدة على المستثمر أو المانح، كما هو الحال في الاستثمار الاقتصادي، وأن كلًّا من الاستثمارات والعائدات المتوقّعة من الاستثمار الاجتماعي تنطوي على أكثر المعاملات والتحويلات النقدية، وعليها أن توفّر نفعًا حقيقيًّا للمجتمع ككل (السعدون، 2020).

ويتبيّن أن هذه التعريفات اتفقت على عدد من المكوّنات التي يتضمّنها هذا المفهوم، وهي:

- تكثيف جهود الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، التي تهدف إلى تحقيق فكرة الاندماج الاجتماعي، وتنمية قدرات البشر، ونشر الثقة والمسؤولية الاجتماعية (زايد، 2011).
- كافة الجهود المبذولة من قِبل الدولة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني، التي يحرّكها الشعور بالمسؤولية الاجتماعية؛ للوصول إلى عوائد اقتصادية ملموسة، ومن ثمّ رفع معدلات التنمية (أبو الفتوح، 2015).
- هو استثمار يهدف إلى إحداث أثر اجتماعي وبيئي إيجابي قابل للقياس، إلى جانب وجود عائد مالي، ويمكن إجراء الاستثمار الاجتماعي في كلٍّ من: الأسواق المتقدّمة، واستهداف مجموعة من العوائد، اعتمادًا على الأهداف الإستراتيجية للمستثمرين (هواري، 2022ب).
- يعدُّ تطبيقًا لمبادئ التنمية المستدَامة في الاستثمار؛ ومن ثمّ يقوم على تمويل المؤسسات التي تملك مستويات جيدة من المسؤولية الاجتماعية، واستعمال المعايير الأخلاقية والاجتماعية في اختيار إدارة المحافظ الاستثمارية (ناصري وسمرد، 2020).

وينطوي مفهوم الاستثمار الاجتماعي على الدفع باتجاه تحوّل العقلية السائدة نحو البحث عن أسباب المشكلات والنواقص الاجتماعية؛ لاستئصالها من جذورها، عوضًا عن محاولة معالجتها بعد وقوعها. ولا تزال الحكومات في الوقت الحالي مسؤولة بشكل كامل عن تأمين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها والوفاء بمتطلّبات الرفاه الاجتماعي؛ ومن ثمّ لا بد من العمل على تحسين الأوضاع وتجنّب المشكلات، ومساعدة المواطنين على امتلاك زمام المبادرة في تطوير أوضاعهم الاجتماعية وتعزيز إنتاجيتهم؛ الأمر الذي سيدفع الحكومات إلى تخصيص جزء من ميزانية الرفاه الاجتماعي لصالح الاستثمارات الاجتماعية، في سبيل تحقيق التغيير المنشود (زاوية، 2021).

التعريف الإجرائي لمفهوم الاستثمار الاجتماعي:

في ضوء الاتفاق واسع النطاق على كون الاستثمار الاجتماعي عملية يتم من خلالها تحقيق الاندماج الاجتماعي، وتنمية

قدرات البشر، ونشر الثقافة نحو المسؤولية الاجتماعية في كافة مجالات الحياة لضمان الارتقاء بالمجتمع؛ تحدّد مفهوم الاستثمار الاجتماعي إجرائيًّا على النحو الآتي: كافة صور الدعم المادي والمعنوي الذي تقدّمه جمعيات القطاع غير الربحي ولجانه؛ لتنفيذ عدد من البرامج الموجّهة لخدمة المستفيدين، وتشمل مبادرات:

- تأهيل المُحتاجين والأيتام والمُفرَج عنهم وذويهم، وتدريبهم وتوظيفهم.
- تأهيل الأرامل والمطلّقات وتوظيفهن.

وغير ذلك من الأنشطة والمبادرات التي تقوم بها الجمعية محل البحث، وتعمل على تحقيق الاستدامة التنموية لكافة المستفيدين من خدماتها.

مفهوم منظمات القطاع غير الربحي:

عرّفت الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية (2018) المنشآت غير الربحية بأنها: كيانات قانونية أو اجتماعية أُنشئت لإنتاج السلع والخدمات؛ ولكن وضعها لا يسمح لها أن تكون مصدر دخل أو ربح أو أي مكسب مالي آخر للوحدات التي تُنشئها أو تتحكّم فيها أو تموّلها: أي لا تُوزّع فيها الأرباح على أصحاب المصلحة.

كما عُرّف القطاع غير الربحي بأنه: منظومة الأنشطة الأهلية والخدمات التطوعية والمنظمات غير الحكومية، التي لا تقصد الربح أساسًا، وتهدف إلى تحقيق غرض من أغراض البر أو التكافل، أو التعاون، أو التنمية الاجتماعية، أو غيرها من أغراض النفع العام أو المخصّص، كما أنها: أي مجموعة أو كيان غير حكومي، ذي تنظيم مستمر يهدف إلى تنظيم غير ربحي أساسًا (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2021).

وعرّفها الدويش والمزيد (2020) بأنها: منظمات غير ربحية، لا تتطلّع إلى تعظيم العوائد المادية والإيرادات المالية، وأنها تركّز على الاهتمام باحتياجات المجتمع، وتوجد محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا.

التعريف الإجرائي لمفهوم القطاع غير الربحي:

يُشير القطاع غير الربحي إلى مجموعة المؤسسات التي تسعى إلى تقديم أنشطة لا تستهدف تحقيق أرباح مادية، وتسعى إلى خدمة المجتمع وتلبية كافة احتياجاته. وتحدّد المفهوم القطاع غير الربحي إجرائيًّا في الدراسة الحالية بـ(جمعية اكتفاء)، التي تأسّست لتمكين الأسر في الرياض، بموجب القرار الوزاري رقم (143265)، وتاريخ 1440/08/02هـ، وتهدف إلى: إحداث تحوّل في حياة الأسر والأفراد، ونقلهم من مستهلكين إلى مبادرين مكتفين، بالتزامن مع زيادة الوعي بأهمية العمل وطلب الرزق والاجتهاد. كما تحدّدت في الإدارات المعنية (التأهيل والتدريب والتوظيف) الأمانة العامة للجنة الوطنية لرعاية السجناء والمُفرج عنهم وأسرهم (تراحم)، الصادرة بموجب القرار رقم (12174/7).

مفهوم الأثر الاجتماعي وقياسه:

ثمة اختلاف في تحديد المصطلح الدال على مفهوم الأثر الاجتماعي، حيث يطلق عليه بعض الباحثين مصطلح (العائد الاجتماعي)، في حين يستخدم بعضهم الآخر مصطلح الأثر الاجتماعي، ومن مراجعة التعريفات التي قُدّمت لكلا المصطلحين؛ تبيّن أنهما يشيران إلى المعنى ذاته، حيث عُرّف العائد الاجتماعي بأنه: منهجية للتقييم المالي للأثر المجتمعي والنفسي والبيئي والصحي والاقتصادي لمشروع ما (العابد، 2020). في حين عُرّف الأثر الاجتماعي بأنه: التغيير التي تقوم به المنظمة في المجتمع المستهدَف من خلال برامجها (التنجي، 2021).

كما عرّفت الهيئة العليا للأوقاف (2022) الأثر الاجتماعي بأنه: إجمالي التغيرات الإيجابية والسلبية الناشئة عن أحد برامج المنظمة، التي تهدف إلى صنع الأثر الاجتماعي على فئة مستهدَفة من المجتمع، بحيث تُحصر جميع التغيرات الجوهرية الحاصلة على أصحاب المصلحة المتصلين بالفئة المستهدَفة، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، مقصودة أو غير مقصودة.

ولقياس الأثر الاجتماعي يجب تقدير حجم التغيير الذي أحدثته المنظمة وعمقه ومدته في المجتمع المستهدَف بالأرقام من خلال عدة مؤشرات، وهي (التنجي، 2021):

- عدد المستفيدين.
- درجة انتشار التغير.
- لمدة التي سيدوم فيها التغير.
- نتائج التغير.
- حجم المنفعة التي قُدّمت.
- حجم المشكلات التي حُلّت.

التعريف الإجرائي لمفهوم أثر الاستثمار الاجتماعي:

الأثر إجرائيًّا في الدراسة الحالية هو: التغييرات الإيجابية المقصودة وغير المقصودة التي قد تطرأ على المستهدفين بشكل مباشر أو غير مباشر، والناتج عن أنشطة المنظّمات غير الربحية في بعض القطاعات، سواء كانت تطوعية أو إلزامية، وتشمل الجوانب الآتية:

- الأثر ذو الطابع الاجتماعي (حُدّد بالمحور الأول في أداة الدارسة، وقيس بـ 12عبارة).
- الأثر ذو الطابع الاقتصادي (حُدّد بالمحور الثاني في أداة الدارسة، وقيس بـ 11عبارة).
- الأثر المتعلّق بالجوانب الذاتية (حُدّد بالمحور الثالث في أداة الدارسة، وقيس بـ 12عبارة).

أدبيات الدراسة:

التوجّه النظري للدراسة نهج القدرة (Capability Apphroach):

يعدّ نهج القدرة أحد المداخل النظرية التي ظهرت على الساحة السسيولوجية خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وهو نموذج نظري قدّم رؤية تحليلية فسّر من خلالها العمليات المرتبطة بالتنمية عبر العديد من الآليات، يأتي في مقدمتها آلية التمكين وتعزيز حيازة القدرة لدى أفراد المجتمع.

وتستند القدرة –وفقًا لتصوّر سوز وآخرين (Suarez et. al., 2008) إلى بناء مكوّن من المهارات والدوافع والمعرفة والمواقف اللازمة لنقل الكفاءات اللازمة لتحقيق التمكين، وهو ما ينطوي على تحسين فعاليتهم، فضلًا عن تحسين جودة الخدمات التي تقدّم إليهم. ومن خلال بناء القدرات يستطيع الفرد والمؤسسات اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة المشكلات الاجتماعية الملحّة التي تواجههم.

ويرتبط نهج القدرة ارتباطًا وثيقًا باستدامة التنمية، وهو الهدف النهائي لأي برامج تهدف إلى تحقيق تغير اجتماعي لأفراد المجتمع، ومن ثمّ فهو نهج من شأنه المساهمة في زيادة معدّلات التنمية؛ وهو ما جعله يحظى بمكانة مهمة من قِبل المراقبين الدوليين في مجال العمل التنموي (Morgan, 2006). ونهج القدرة –وفقًا لأدبيات الأمم المتحدة– يُمثّل أحد المحاور المهمة والحاسمة للحافظ على التقدّم المُحرَز نحو أهداف التنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية الألفية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009).

وتقرّ الأمم المتحدة أن بناء القدرات: عملية تطوير وتعزيز للمهارات والغرائز والقدرات والعمليات والموارد التي تحتاج إليها المنظمات والمجتمعات المحلية للبقاء والتكيّف والازدهار في عالم سريع التغير، وقد قدّمت تحديدًا عمليًا لبناء القدرات –بوصفها عملية تغير– يُشارك من خلالها الأفراد والمؤسسات في مجموعة من أساليب التعلّم، حيث يطوّرون ويكتسبون معارف ومهارات وخبرة فنية وأدوات تعزّز قدرتهم على التدخُّل بشكل فعّال، وتحويل أنفسهم والبيئة التي يعملون فيها وتحسينها. وهو ينطوي على العديد من الأنشطة والعمليات، التي تهدف في نهاية المطاف إلى تنفيذ سياسات ومشاريع وبرامج وعمليات وقرارات واستجابات مؤسسية نوعية وفعّالة (الأمم المتحدة، 2020).

ويصف كيتاوي (Kitawi, 2014) نهج بناء القدرات بأنه: نهج حديث نسبيًا، ولاسيما مجال تنمية المجتمعات، ويُشير من وجهة نظره إلى عمليات تطوير قدرات الأفراد والجماعات والمؤسسات لمواجهة تحدياتهم التنموية، والتحرّك نحو رؤيتهم من خلال إدارة الموارد بكفاءة، وتنفيذ الإجراءات بفاعلية؛ ومن ثمّ فهو عملية إنسانية معقّدة وديناميكية تنطوي على تغييرات في السلوك والمواقف، مع بناء علاقات مثمرة بين الأعضاء داخل المجتمع وخارجه، والتركيز دائمًا على القدرات التي تُسهم في زيادة الإنتاجية ونوعية الحياة. وقد صمّم (Sen) مقياسًا لفقر القدرة، ميّز فيه بين نوعين من الفقر، وهما: فقر الدخل، ومقياس فقر القدرات الذي يُقصد به: أن يكون مكمّلًا لمقاييس الفقر على أساس الدخل؛ ليعكس النسبة المئوية للأفراد الذين تنقصهم القدرات البشرية الأساسية أو الحد الأدنى من هذه القدرات (Kingdon & Knight, 2004).

وقدّم سين فكرته عن نهج القدرة لأول مرة في مقالة عن المساواة (What Of Equality) عام 1979، وأكّد أن نهج القدرات يعتمد على قوة النظريات الأخلاقية القائمة عن العدالة، فيما يتعلّق بتحقيق المساواة والمعاملة غير المتحيزة للأفراد؛ لذا فمتى تمتّع الإنسان بقدراته الملائمة؛ فإن هذا يُقيّم مدى تمتّعه بالمساواة (Saith, 2001).

ووفقًا لذلك؛ فإن نهج القدرة يعمل على ضمان المساواة في فرص توظيف القدرات البشرية بفاعلية، وبصورة متساوية في جميع مجالات النشاط البشري في الإنتاج وشؤون المجتمع، كما يُسهم في أن ينال كافة أفراد المجتمع –دون تفرقة– الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بشكل متوازن؛ مما يمنحه القدرة على المشاركة في الحياة المجتمعية بفعالية شديدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005).

ونهج القدرة –من وجهة نظر سين– يقوم على جعل المجتمع أقل ظلمًا، بدلًا من أن يكون الهدف جعله عادلًا تمامًا، فالحكم على فاعلية المؤسسات في تحسين مستويات العدالة الاجتماعية يمكن الحكم عليه من خلال مستوى قدرات الأفراد واستطاعتهم ممارسة الأنشطة التي يقدّرونها، ومقدار حريتهم على الاختيار من بين الأساليب المختلفة لعيش حياتهم. (National Pro Bono Resource Centre, 2011).

ومدخل نهج القدرة من المداخل النظرية الملائمة لفهم قضية الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي، ووفقًا لرؤية سين فإن «القدرة على الاختيار في الحياة تستند إلى العدالة المؤسساتية، التي تعمل على تنمية القدرات» (شمس الدين،2020). وهي الإطار الذي تتحرّك فيه منظمات القطاع غير الربحي لتحقيق أهدافها، والتي تصبّ بوجه عام في مجال تمكين المستفيدين من خدماتها من حيازة صور مختلفة من القدرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والذاتي.

نظرية رأس المال الاجتماعي:

رأس المال الاجتماعي... مقاربة للمفهوم (social capital):

عرّف بورديو (Bourdieu, 1986) (كما ورد في زكي، 2015) رأس المال الاجتماعي بأنه: جزء من نظريته عن أنواع رأس المال وتحوّلاته، حيث ارتبط هذا المفهوم بنظرية المجال عنده، وعرّفه بأنه: «مجموع الموارد الفعلية التي يمتلكها الفرد من امتلاكه شبكة قوية من العلاقات والاعتراف المتبادل. ونظر بورديو

Bourdieu إلى رأس المال الاجتماعي كغيره من أشكال رأس المال الأخرى، التي يؤدي امتلاكها إلى اختلافات هيكلية في التفاعل الاجتماعي بين فئات المجتمع على اختلاف مستوياتها. ووجد أن الطبقات الاجتماعية غير موجودة في المنطق أو العقل، حيث إن وجودها يكون نظريًّا. ويتضح بذلك أنه لم يهتم بدراسة رأس المال الاجتماعي بمفهومه المجرد، وإنما اهتم بجوانب تفاعل رأس المال الاجتماعي مع غيره من صور رأس المال (ابن طاهر، 2020).

بينما ركّز كولمان (Coleman ,1990) في تعريفه لرأس المال الاجتماعي على وظيفته، وذهب إلى أن تعريف رأس المال الاجتماعي يتم من خلال وظائفه، وهو ليس كيانًا مفردًا؛ ولكنه مجموعة متنوّعة من الكيانات التي تمتلك صفتين مشتركتين، تتألفان وتتكوّنان من شكل من أشكال البنية الاجتماعية، وتسهّل وتمكّن أفعالًا معينة بواسطة الأفراد الذين يكونون داخل هذه البنية. ويشير كولمان إلى أن رأس المال الاجتماعي إنتاجي ومنتج، يمكن من خلاله تحقيق غايات معينة لا يمكن تحقيقها في عدم وجوده. وأشار إلى أن هذا المفهوم يظهر من خلال أشكاله، التي تتمثّل في: الالتزامات، والتوقّعات، وإمكانية حيازة المعلومات والمعايير، والجزاءات الفعّالة (Colman, 1990؛ زكي، 2015).

وأكّد ضرورة الاعتراف بإلزامية الدمج بين السياسة الاقتصادية والاجتماعية؛ بهدف تحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للفرد ككل، وركّز ميدجلي على إستراتيجية الاستثمار في رأس المال البشري، حيث دعّم البرامج الاجتماعية الفعّالة، وعمل على إزالة كافة الحواجز أمام المشاركة في مجال السياسة؛ الأمر الذي يتناسب مع نهج الاستثمار الاجتماعي، وتعدّ فكرة الاستثمار الاجتماعي جديدة في مجال السياسة الاجتماعية.

وتُعرّف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي مفهوم رأس المال الاجتماعي بأنه: مفهوم ذو أبعاد متعددة، يشمل: الشبكات الاجتماعية، والقيم والمعايير الأخلاقية المشتركة التي تسهّل التعاون بين الأفراد داخل المجموعات (الزغل، 2021).

ومن استعراض ما سبق لرأس المال الاجتماعي؛ يُلاحظ ما يأتي:

- عدم وجود تعريف موحّد ومُتفق عليه ومقبول لدى جميع الباحثين لمفهوم (رأس المال الاجتماعي)؛ بسبب الطبيعة المتغيّرة لهذا المفهوم.
- يُعدّ مفهوم رأس المال الاجتماعي من المفاهيم الاجتماعية التي تتميّز بتعدد وجهات نظر المنظّرين إليها؛ مما يُشكّل صعوبة في نظرة موحّدة إلى هذا المفهوم أو وضع معايير واضحة لقياسه.
- تركّز جميع التعريفات على عناصر العلاقات الاجتماعية لمفهوم رأس المال الاجتماعي، مثل: الأفراد والشبكات الاجتماعية، حيث إن رأس المال الاجتماعي يتحقّق من خلال التفاعلات الاجتماعية.

ويمكن توظيف نظرية الرأسمال الاجتماعي في الدراسة الحالية في أن الاستثمار يكون من خلال ما يملكه الأفراد من إمكانات وطاقات وعلاقات، تُساعد على تحقيق الغايات والأهداف المرجوة داخل الكيانات (المنظمات غير الربحية).

الاستثمار الاجتماعي:

يُعدّ الاستثمار الاجتماعي أحد التوجّهات العالمية الحديثة التي تُبنّيت من قِبل الحكومات في العديد من بلدان العالم؛ لتحقيق الرفاه الاجتماعي، والمساهمة في تقليل الإنفاق الحكومي الاجتماعي، وتوظيفه بشكل أفضل في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الشهري، 2021).

وفي العقود الأخيرة، كان هناك تحوّل نحو مراعاة العوامل غير المالية في قرارات الاستثمار، فيما يُعرف بـ(الاستثمارات المسؤولة اجتماعيًّا) (Socially responsible investments)، أو الاستثمارات المستدَامة أو الاستثمارات الأخلاقية، حيث ظهر (الاستثمار الاجتماعي) في السبعينيات، عندما بدأ المستثمرون تجنّب صناعات أو شركات معينة قد يكون لها آثار سلبية كبيرة في الناس والبيئة؛ بوصفها نهجًا استثماريًّا لدمج الاهتمامات الاجتماعية والأخلاقية والبيئية في قرارات الاستثمار، على عكس الاستثمارات التقليدية (Yaşar, 2021).

الهدف من الاستثمار الاجتماعي:

- يُساعد الاستثمار الاجتماعي على الجمع بين رأس المال والخبرة في القطاعات العامة والخاصّة بالدولة، بالإضافة إلى القطاعات غير الهادفة للربح؛ لتحقيق الأهداف الاجتماعيّة المتنوّعة التي تعود بالنفع والفائدة على جميع أفراد المجتمع.
- يُستخدم الاستثمار الاجتماعي في تمويل الخدمات الاجتماعية، وشقّ الطرق، والبنى التحتيّة، والرعاية الصحيّة، وخدمات التعليم، ومساعدة الفقراء والعاجزين، وغيرها من البرامج المجتمعيّة المهمّة.
- يتميّز الاستثمار الاجتماعي بتحقيق أهداف أخرى غير الأهداف الماليّة المتحققة بالأرباح (صالح، 2023).

تحديات الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي:

يواجه الاستثمار الاجتماعي مجموعة من التحدّيات، حيث لا يزال هذا النوع من الاستثمار غير ناضج في العديد من البلدان، ولا يزال في مراحله المبكرة، وتتمثّل أهم هذه التحدّيات فيما يأتي:

1. **التحدّيات المالية والإدارية:** هناك عدد من التحدّيات الإدارية في القطاع غير الربحي، التي من أهمها: غياب التخطيط والتنظيم الإداري، إلى جانب التحدّيات التمويلية لمشروعات القطاع غير الربحي، وهي تحدّيات ناتجة عن شعور المستثمرين بالقلق والتوتر حول عوائد الاستثمار في

هذا القطاع (المنصور والماوري، 2022).

2. **تحدّيات ناتجة عن عملية الاستثمار ذاتها:** تتمثّل في الغموض الموجود لدى كثير من المستثمرين حول كيفية الاستثمار الاجتماعي، وغياب الثقة لديهم للدخول في هذا الاستثمار، بالإضافة إلى أسلوب الاستثمار الذي يرتكز على (النمو مقابل القيمة)، وحجم الاستثمارات والفرص الاستثمارية المتاحة (الشهري، 2021).

3. **قياس الأثر:** يهدف الاستثمار الاجتماعي إلى تحقيق عوائد قابلة للقياس (اجتماعية، مالية، بيئية)، ومن خلال الدراسات المتعلّقة بقياس الأثر الاجتماعي للمنظمات غير الربحية؛ تبيّن أن هذه المنظّمات ما زالت في مرحلة التعلّم على كيفية استخدام هذه المقاييس وتطبيقها، في حين أن كل استثمار يترتب عليه درجة معينة من التأثير الاجتماعي؛ يجعل هناك صعوبة في قياس الأثرين الاجتماعي والبيئي ومقارنتهما؛ لعدم وجود معايير واضحة ومُتفق عليها لقياس هذه الآثار (الدويش والمزيد، 2020).

4. **غياب البيانات:** يُمثّل غياب البيانات أحد التحدّيات للاستثمار الاجتماعي في المنظمات غير الربحية، ويتعلّق ذلك بغياب الأبحاث والدراسات العلمية في مجال الاستثمار الاجتماعي وأهم ممارساته، ونقص الشفافية والتجارب الدولية الناجحة؛ مما يؤدي إلى عدم إمكانية الاستفادة من هذه التجارب، وعدم توافر الكفاءات البشرية من ذوي الخبرات المناسبة لإدارة هذه الاستثمارات (الشهري، 2021).

منظّمات القطاع غير الربحي:

يُعبّر القطاع غير الربحي بشكل أساسي عن واقع منظمات المجتمع المدني التي تعمل في إطار احتياجات الأفراد بالمجتمعات المدنية؛ لتمكين هذه المجتمعات والنهوض بها (الخالدي، 2021). كما يُعدّ القطاع غير الربحي أحد العناصر المهمة في المنظومة التنموية للبلدان المختلفة، وعاملًا رئيسًا في المعادلة الاقتصادية، بوصفه مكمّلًا ومتكاملًا مع مسؤوليات القطاع الحكومي ومهام القطاع الخاص في كافة عمليات التنمية الشاملة والمستدَامة (الشهري، 2021).

ويُعرّف القطاع غير الربحي بأنه: مجموعة من المنظمات ذات الهياكل المؤسسية المنفصلة عن الحكومات، ولا توزّع أرباحًا، وتتمتّع باستقلالية في إدارتها، وتقوم على التطوّع (الخالدي، 2021).

ويُشير تعريف البنك الدولي لمفهوم (المنظمات غير الربحية) إلى أنها: اتحاد أو منظمة/ مؤسسة لا تسعى إلى تحقيق ربح، أو أي شخص اعتباري وفق النظم القانونية المعنية، بحيث لا يكون جزءًا من القطاع الحكومي في الدولة (أونيس ووهابي، 2014).

ويُمكن تعريف القطاع غير الربحي بأنه: مجموعة المؤسسات غير الحكومية ذات الطبيعة المستقلة، التي لا تهدف إلى تحقيق مكاسب أو أرباح مادية، ويكون الهدف الأساسي منها تحقيق التنمية المجتمعية، وتلبية احتياجات أفراد المجتمع ومتطلّباتهم.

أهمية منظمات القطاع غير الربحي:

وفق تقرير مؤسسة الملك خالد (2021)؛ فإن مؤسسات القطاع غير الربحي تُعدّ أبرز أدوات التنمية على مستوى الاقتصاد الوطني، حيث تتعامل مع الفئات المستهدَفة من التنمية (الفئات الأقل حظًّا، والشباب، والنساء، أو غيرهم) بشكل مباشر. وقد أسهمت المنظمات غير الربحية بشكل كبير في برامج رؤية المملكة 2030 في عدة محاور، أهمها: تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية، والمساهمة في تنويع مصادر الاقتصاد الوطني، وزيادة فرص العمل، وتمكين المسؤولية الاجتماعية، والمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدَامة.

ويمكن تحديد أهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي لمنظمات القطاع غير الربحي من خلال:

1. **الأهمية الاجتماعية:** فقد زادت الاهتمامات الإنسانية والخيّرية لهذه المنظمات مع مطلع القرن الحادي والعشرين، خاصة في مجالات: مساعدة الفقراء وتوزيع الإعانات، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة. كما برزت أهمية المنظمات غير الربحية في المجتمع، من خلال توفير المسكن لأفراد المجتمع من المستفيدين، وتوفير العديد من الخدمات المجتمعية وأعمال البر؛ الأمر الذي يُسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وسدّ الاحتياجات اللازمة لفئات المجتمع على مختلف المستويات والطبقات الاجتماعية (الدويش والمزيد، 2020).

2. **الأهمية الاقتصادية:** تنتج المنظمات غير الربحية خدمات مكمّلة أو بديلة لمنتجات القطاع العام وخدماته، وتؤدي دورًا مهمًّا في المجتمع؛ إذ تحلّ أحيانًا محل القطاع العام في تقديم هذه الخدمات. وتتضح أهمية المنظمات غير الهادفة للربح من الناحية الاقتصادية في مساهمتها في توفير فرص عمل للشباب لممارسة أنشطتهم، والتوجيه المهني للأفراد ورعايتهم وتزويدهم بالمهارات المعرفية، وتحفيز الشباب على العمل والابتكار وإقامة المشروعات الإنتاجية (قاسم والغانم، 2019).

3. **الأهمية الثقافية والصحية والسياسية:** مع مرور الوقت نجحت المنظمات غير الربحية ببلدان العالم في التأثير على قرارات الحكومات وسياساتها؛ لسنّ تشريعات لمحاربة الفقر، وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وحماية البيئة. وتظهر أهمية المنظمات غير الربحية في هذا المجال من خلال:

- تدعيم الخدمات الصحية في المجتمع عن طريق تنظيم برامج صحية خيّرية.

- المساهمة في المحافظة على البيئة وحمايتها، وتقديم التوعية اللازمة لأفراد المجتمع.
- تعزيز مهارات الأفراد، وبناء قدراتهم، وتنمية الولاء والانتماء لديهم لمجتمعهم.
- تحقيق الديموقراطية في المجتمعات ومقاومة المركزية، حيث تُعدّ هذه المنظمات أحد أشكال رأس المال الاجتماعي (أونيس ووهابي، 2014).

خصائص المنظّمات غير الربحية:

تتميّز المنظمات غير الربحية بعدد من الخصائص، يمكن توضيحها في الآتي:

- تستفيد المنظمات غير الربحية من التبرّعات والهبات النقدية من الأفراد والمنظمات.
- تُعدّ هذه المنظّمات بمنزلة أدوات لتحقيق المنافع لفئات خاصة أو جميع الأفراد في المجتمع.
- تتمتّع هذه المنظّمات بسلطة مُطلقة في اختيار العاملين بها.
- تتميّز طبيعة عمل المنظّمات غير الربحية بالمرونة، حيث يُمكنها تعديل أنظمتها وقواعد العمل بها بما يتناسب مع التغيرات المجتمعية.
- تُمارس هذه المنظّمات أنشطتها في إطار السياسة الاجتماعية للدولة (ابن الوليد والحول، 2019).
- تعدّ المنظّمات غير الربحية تنظيمات رسمية هيكلية؛ بمعنى أنها أحد الأشكال المؤسساتية، ولها بناء إداري مبني على أسس وقواعد تنظيمية، وتعمل على تقديم خدمات للمجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر.
- تتمتّع المنظمات غير الربحية بالاستقلالية، فهي تنشأ بشكل مستقل، ويتضمّن ذلك الاستقلال السياسي والمالي والإداري.
- تعدد المستويات الإدارية للمنظّمات غير الربحية، واتساع انتشارها الجغرافي داخل المجتمع (أونيس ووهابي، 2014).

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

دراسة جودة وعثمان (2018)، التي هدفت إلى الكشف عن الاستثمارات الاجتماعية والبرامج التي تقدّمها الشركات الصناعية الكبرى للمؤسسات التعليمية والتدريبية، ومحاولة رصد حجم الاستثمار الاجتماعي في مجال التعليم والتدريب بمحافظة المنوفية، مع رصد التحدّيات التي تواجه عملية الاستثمار الاجتماعي في مجالي التعليم والتدريب، وذلك بالاعتماد على الأسلوبين الكمي والكيفي في البحث باستخدام طريقة المسح الاجتماعي، وقد طُبّقت الدراسة على الشركات الصناعية الكبرى بمدينة السادات في المنوفية. وتوصّلت الدراسة إلى أن الاستثمار الاجتماعي يعدّ من المفاهيم الحديثة التي يجب تركيز المؤسسات الصناعية عليها؛ لتعظيم أرباح الشركات بشتى الوسائل.

وهدفت دراسة مصطفى (2018) إلى التّعرُّف على الآثار الاجتماعية للاستثمار في رأس المال البشري؛ بما ينعكس إيجابًا على المشروعات في المجتمع العراقي، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي. وتوصّلت الدراسة إلى أن الآثار الاجتماعية لاستثمار رأس المال البشري تتمثّل في: الصحة العامة، والارتقاء بالإنسان بشكل متكامل، والتغيير والانتقال إلى حياة أفضل، وتعزيز قدراته الهائلة، وتوسيع نطاق خياراته، وترشيد حسن التعامل من خلال إدارته الرشيدة لمتطلّبات حياته في تقدير الذات والثقة بالنفس، ومواجهة البطالة وبلوغ التوزان بمستوى التوظيف، وارتفاع الوعي بأهمية التعليم والتدريب.

أما دراسة الأبيح وآخرين (2019)، فقد استخدمت منهج المسح الاجتماعي على عينة عشوائية بسيطة من المستفيدين من خدمات الجمعية في (برامج التدريب، والإرشاد والإصلاح الأسري، شمل: تنفيذ أحكام الحضانة، وأكاديمية الحياة لتمكين المرأة، والبحوث والدراسات الأسرية)، عن طريق الاتصال الهاتفي والمقابلات المتعمّقة. وتوصّلت الدراسة إلى أن هناك تغيرًا إيجابيًّا لدى المستفيدين بعد برامج التطوير والتدريب بنسبة 85%، وأن التغير الإيجابي لدى المستفيدين من أكاديمية الحياة لتمكين المرأة بلغ 85 %.

أما دراسة أبو مهنا (2020)، فتناولت دور القطاع غير الربحي في الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي، من خلال التركيز على القطاع غير الربحي؛ لتحقيق المكتسبات الاجتماعية وتنميتها، وتحديد دور رأس المال الاجتماعي في تعزيز التنمية المستدَامة في المجتمع بالاعتماد على منهج المسح الاجتماعي. وتوصّلت الدراسة إلى أن للقطاع غير الربحي دورًا مهمًّا في الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدَامة، فالتعاون المشترك ببناء شراكات للمؤسسات الاجتماعية غير الربحية مع القطاعات الرسمية الأخرى ذات العلاقة؛ يُفعّل عناصر التنمية المجتمعية ويطوّرها؛ بما من شأنه أن يُسهم في الارتقاء بمستوى المعيشة.

أما دراسة الزير (2020)، فسعت إلى تحقيق هدفين، أولًا: ماهية العمل باستخدام الاستثمار الاجتماعي، وثانيًا: التّعرُّف على خصائص مستفيدي الضمان الاجتماعي. وهي دراسة وصفية استخدمت المنهج المختلط باستخدام أداتي المقابلة والاستبيان، من خلال العينة القصدية للعاملين في وكالة الضمان الاجتماعي، و(351) من مستفيدي الضمان الاجتماعي. وتوصّلت الدراسة إلى ارتفاع القدرات الذاتية والمهارية لمستفيدي الضمان الاجتماعي بنسبة (7,67 %)، وقدرتهم على تحمّل المسؤولية، كما كشفت عن ارتفاع حاجة المستفيدين المالية بنسبة (88 %)، وحاجتهم إلى توفير دورات للحصول على وظيفة. وأنه لا يوجد سياسات محددة للاستثمار

الاجتماعي في وكالات الضمان الاجتماعي، وأن أهم السياسات المقترَحة لتنفيذ الاستثمار الاجتماعي؛ هي سياسات التدريب والتعليم والسياسات التحفيزية. وأوصت الدراسة بتهيئة بيئة تشريعية وقانونية مناسبة للاستثمار الاجتماعي، وإنشاء أكاديمية للاستثمار الاجتماعي وتفعيلها إلكترونيًا.

كما هدفت دراسة الشهري (2021) إلى التّعرُّف على ماهية الاستثمار الاجتماعي في المؤسسات الوقفية، والتّعرّف على مشروعاته، ومعرفة آلية تحقيق الاستدامة في تلك المشروعات –سواء كانت استدامة مالية أو اجتماعية– وقياس أثر تلك المشروعات، والوقوف على التحدّيات التي تواجه الاستثمار الاجتماعي في المؤسسات الوقفية، وذلك بالاعتماد على المنهج النوعي وفق أسلوب دراسة الحالة، وقد طُبّقت الدراسة على (6) مؤسسات وقفية في مدينة الرياض، وبلغ عدد المشاركين (41) من منسوبي المؤسسات الوقفية ومنسوبي الجهات المنفّذة لمشروعات الاستثمار الاجتماعي. وتوصّلت الدراسة إلى وجود اختلاف وتباين في مفهوم الاستثمار الاجتماعي لدى المشاركين في الدراسة، واتضح أن الاستثمار الاجتماعي في المؤسسات الوقفية مرّ بعدة مراحل زمنية كانت بدايتها عام 2014، وأن مرحلة تصميم مشروعات الاستثمار الاجتماعي وتخطيطها تعتمد على خبرة المؤسسات الوقفية الطويلة في الميدان، إضافة إلى شحّ المعرفة حول الاستثمار الاجتماعي.

أما دراسة الخالدي (2021) فهدفت إلى التّعرُّف على دور أبعاد حوكمة القطاع غير الربحي في تحقيق التنمية الاجتماعية، وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع منظّمات القطاع غير الربحي في السعودية وعددها (2598) منظمة، كما تألفت عينة الدراسة من الجمعيات الأهلية ذات الأنشطة الاجتماعية، بوصفها عينة قصدية وعددها (949) جمعية. واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، كما استخدمت المقابلة (نصف الموجّهة) إلى جانب تحليل المحتوى. وكان من أبرز نتائج الدراسة: ارتفاع حجم الشفافية والإفصاح في الجمعيات الأهلية من عينة الدراسة، ووجود توجّه لدى الجمعيات الأهلية –بوصفها قطاعًا غير ربحي– لتعزيز فاعليتها وكفاءتها بدرجة كبيرة، وتحسين الخدمات المقدَّمة للمستفيدين. وتمثّلت أبرز التوصيات في: ضرورة إجراء مزيد من الدراسات على الجمعيات الأهلية؛ للوصول إلى نتائج واقعية عن جوانب القصور في نظامها والعمل على تحسينه، وتعزيز ثقافة الحوكمة ودورها في تحسين العمل المؤسسي.

أما الدراسة التي أجراها منتدى الرياض الاقتصادي (2020)، فهدفت إلى تعزيز دور القطاع غير الربحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، وزيادة مساهمة القطاع الربحي في الناتج المحلي؛ تحقيقًا لرؤية المملكة 2030م، وذلك بالاعتماد على المنهجين الوصفي التحليلي والمقارن والأسلوب الإحصائي؛ للخروج بالنتائج والتوصيات، حيث طُبّقت الدراسة على (218) من العاملين في القطاع غير الربحي، و(105) من المسؤولين بالقطاعين الحكومي والخاص. وتوصّلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم القطاع غير الربحي وقوته ومستوى التنمية الاقتصادية وفق توفير فرص العمل، والمساهمة في الناتج المحلي، والقيمة الاقتصادية للتطور والتمكين الاقتصادي، فضلًا عن ضعف الوعي لدى العاملين بالقطاع غير الربحي والجهات المشرفة عليه بالاحتياجات التنموية للمجتمع، وضعف تمكين منظمات القطاع والتشريعات المقيّدة، وضعف الاستدامة المالية للقطاع، حيث تعدّ من أهم معوّقات قيام القطاع بدوره التنموي على الوجه الأكمل.

واستهدفت دراسة الإمام (2022) دور الاستثمار الاجتماعي في تنمية المشروعات الصغيرة، وقد طُبّقت على جمعية تنمية المجتمع المحلي بالصريف والجوهري (بلقاس)، واعتمدت في تحديد مفردات الدراسة على المسح الاجتماعي بالعينة علي مجموعة من العاملين في المشروعات الصغيرة بلغ عددهم (347) مفردة، بالإضافة إلى عمل دراسة حالة لست حالات من أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين بها. وتوصّلت الدراسة إلى أن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر أسهم في التعليم، من خلال دعم الموهوبين والمتفوقين، وتوسيع البنية التحتية للتعليم الأساسي ومحو أمية الكبار، كما أسهم الجهاز في الصحة عبر حملات توعية صحية وبيئية وتدريب كادر صحي (القابلات).

الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة (Choto et al., 2020) إلى تحليل الأدبيات ودور المنظمات غير الربحية في مواجهة تحدّيات المجتمع والمجتمعات التي تعمل فيها؛ بهدف فهم قيمة المنظّمات غير الربحية لأي مجتمع، ومساهمتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد اعتمد الباحثون على المراجعة المنهجية للأدبيات، معتمدين بشكل بارز على البيانات الثانوية. وتوصّلت الدراسة إلى أن المنظمات غير الربحية تُسهم بشكل كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تشارك في مجموعة من الأنشطة، مثل: الصحة والتنشئة الاجتماعية والتعليم، كما أنها تساعد الحكومات على الوصول إلى المواطنين الذين قد لا يصلون بسهولة إلى الخدمات الحكومية. وترى الدراسة أن الحفاظ على المنظّمات غير الربحية أمر حيوي لأي اقتصاد؛ نظرًا لمجموعة متنوّعة من السلع والخدمات الأساسية التي تقدّمها. كما أن فهم أهمية المنظّمات غير الربحية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية مفيد في تطوير السياسات وآليات الدعم، التي تتطلّب وجودها وتقديم قيمة اجتماعية باستمرار، والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أما دراسة (Sibisi, 2022) فهدفت إلى فهم التحدّيات المالية التي تواجهها المنظمات غير الربحية (NPOs) عند تنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات في جنوب إفريقيا، فهذه التحديات لها تأثير سلبي في المنظّمات غير الربحية؛ لأنها تعوق التنفيذ الناجح لمشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات، وقد طُبّقت الدراسة على (13) موظفًا من ثلاث منظمات غير ربحية

في جنوب إفريقيا بقطاعات التعليم وتطوير المشاريع والصحة والتنمية الاجتماعية، وكشفت نتائج الدراسة عن أن المنظّمات غير الربحية في إفريقيا تواجه تحدّيات مالية كبيرة، لاسيما الاعتماد المُفرط على تمويل المانحين، وصعوبة الحصول على تمويل لها. وأوصت الدراسة بتنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ لتحديد تلك التحدّيات فيما يتعلّق بجهود المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وهدفت دراسة (Oliveira, 2022) إلى وضع مصفوفة تشخيص وأداء منسقة؛ لزيادة قيمة رأس المال البشري، من خلال مشاركة المعرفة الضمنية في المُنظَّمَات غير الربحية، عبر تحديد مؤشرات تبادل المعرفة الضمنية القابلة للتطبيق، وتحديد التدابير التي ستنفّذ؛ بهدف زيادة تبادل المعرفة الضمني والتعلّم التنظيمي، بالاعتماد على المنهج الوصفي. وقد أُجريت مقابلات مع قادة فرق الإطفاء التطوعية في البرتغال، وأمكن إنشاء مصفوفة تشخيص وأداء لزيادة مشاركة المعرفة الضمنية بهذه المُنظَّمَات، حيث يعمل تطبيق هذه المصفوفة على تحسين تبادل المعرفة الضمني؛ ومن ثمّ يزيد من قيمة رأس المال البشري. ويعدّ خيار البحث عن حالات متعدّدة لمنظّمات مثل فرق الإطفاء التطوعية فريدًا في عمله وهويته؛ مما يمكّن هذه المنظّمات ذات الكفاءات من تحسين أدائها؛ للتخفيف من الظروف المأساوية التي قد تؤدي إلى خسائر في الأرواح البشرية.

التعليق على الدراسات السابقة:

مثّلت الدراسات السابقة نقطة انطلاق للدراسة الحالية في العديد من الجوانب النظرية والمنهجية، والتقت الدراسة الحالية معها في تناولها لبُعد (القطاع غير الربحي)، كدراسة دراسة أبو مهنا (2020)، التي تناولت دور القطاع غير الربحي في الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي، ودراسة منتدى الرياض الاقتصادي (2020)، التي هدفت إلى تعزيز دور القطاع غير الربحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، ودراسة الخالدي (2021)، التي تناولت موضوع حكومة القطاع غير الربحي ودوره في التنمية الاجتماعية. وكذلك دراسة (Choto et al., 2020)، التي هدفت إلى تحليل دور المُنظَّمَات غير الربحية في مواجهة تحدّيات المجتمع.

كما تلتقي الدراسة في بُعد الاستثمار الاجتماعي مع دراسات: جودة وعثمان (2018)، ومصطفى (2018)، والزير (2020)، والشهري (2021)، والإمام (2022)، والأبيح وآخرين (2019). وعلى المستوى المنهجي، فقد اتفقت الدراسة الحالية -في كونها دراسة وصفية- مع دراسات: (Oliveira, 2022)، ومصطفى (2018)، ومنتدى الرياض الاقتصادي (2020).

واتفقت الدراسة الحالية من ناحية المنهج (المسح الاجتماعي) مع دراسات: جودة وعثمان (2018)، وأبو مهنا (2020)، والإمام (2022)؛ في حين اختلفت مع بعض الدراسات مثل: دراسة الخالدي (2021)، التي اعتمدت منهج دراسة الحالة، واختلفت مع دراسة الزير (2020)، التي اعتمدت على المنهج المختلط، واختلفت كذلك مع دراسة الشهري (2021)، التي اعتمدت على المنهج النوعي، واختلفت مع دراسة (Sibisi, 2022) في أداة الدراسة المستخدَمة. وإلى جانب ذلك، فقد أُستعين بالدراسات السابقة في اختيار بعض القضايا المتعلّقة بالدراسة، خاصة ما يتعلّق بتصميم أداة جمع البيانات، ومنها دراسات: منتدى الرياض الاقتصادي (2020)، والأبيح وآخرين (2019)، والإمام (2022)، والزير (2020).

وفي ضوء ذلك، يمكن تحديد موقع الدراسة الحالية من خريطة الدراسات السابقة، من حيث تركيزها على بحث جوانب مهمة لم تتطرّق إليها الدراسات السابقة، وهي: قضية الأثر الذاتي للاستثمار الاجتماعي، والتحدّيات التي تواجه هذا النوع من الاستثمار.

منهجية الدراسة:

نوع الدراسة:

بالنظر إلى الطبيعة الوصفية التي يتسم بها موضوع البحث -وهو الأمر الذي يتضح بشكل جلي في أهداف الدراسة- فإن الدراسة الراهنة تقع ضمن نطاق الدراسات الوصفية؛ إذ إنها تركّز على وصف الأثر من الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي. ويهتم هذا المنهج بدراسة الحالة الراهنة للظاهرة محل الدراسة، من حيث طبيعة الظروف والاتجاهات السائدة في الوقت الحالي، كما يهتم بوصف العلاقات بين الظواهر الجارية، ويتضمّن محاولات للتنبؤ بوقائع مستقبلية؛ وبذلك فهو أكثر المناهج ملاءمة للبحوث التي تتعلّق بالمشكلات أو القضايا الإنسانية؛ كونه منهجًا يهدف إلى فهم الحاضر من أجل توجيه المستقبل، ويوفّر بيانات وحقائق واستنتاجات واقعية تعدّ خطوات تمهيدية لتحوّلات ضرورية نحو الأفضل (أبو زايدة، 2018).

والدراسة الحالية من الدراسات الكمية، وهي شكل من أشكال البحث الاستقصائي، الذي يوفّر وصفًا كميًّا أو رقميًّا لاتجاهات السكان أو مواقفهم أو آرائهم، عبر دراسة عينة من هؤلاء السكان، ويشمل هذا دراسات مقطعية وطولية باستخدام الاستبانات أو المقابلات المنظّمة لجمع البيانات؛ بقصد التعميم من العينة إلى مجموع السكان (flower, 2008؛ كما ورد في: كريسويل وكريسويل، 24،2022).

منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة البحث الوصفية، فقد اعتمدت الدراسة على أحد أكثر المناهج البحثية التي تُستخدم في الدراسات الوصفية؛ وهو منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وقد طُوّع المسح من خلال الإجراءات الآتية:

- معرفة الأثر الاجتماعي من الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي، من وجهة نظر عينة من المستفيدين.

- معرفة الأثر الاقتصادي من الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي، من وجهة نظر عينة من المستفيدين.
- معرفة الأثر الذاتي الناجم من الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي، من وجهة نظر عينة من المستفيدين.
- وصف التحدّيات التي تواجه الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي، من وجهة نظر عينة من المستفيدين.

مجتمع الدراسة:

تكوّن مُجتمع الدراسة من المستفيدين في منظمات القطاع غير الربحي، وبالنظر إلى عدد المُنظَّمَات غير الربحية في المملكة العربية السعودية؛ فقد بلغ (3156) منظمة تنتشر في مختلف أرجاء المحافظات والمناطق؛ تسعى إلى تطبيق التكافل الاجتماعي عبر تقديم المساعدة المختلفة للفقراء والمحتاجين (المنصة الوطنية الموحدة، 1444).

عينة الدراسة:

وهي نموذج يشمل ويعكس جزءًا أو جانبًا من وحدات المجتمع الأصلي للدراسة، وتكون ممثّلة له، بحيث تحمل هذه العينة الصفات المشتركة لمجتمع الدراسة. وتُغني هذه العينة الباحث عن دراسة جميع مفردات مجتمع الدراسة الأصلي، خاصة حينما توجد صعوبة في دراسة جميع وحدات المجتمع المعني بالدراسة أو مفرداته (قنديلجي، 2013). وتحديدًا أُستعين (بالعينة غير الاحتمالية)، حيث أُختير المستجيبون بناء على ملاءمتهم وتوفراهم، وذلك لصعوبة سحب عينة عشوائية؛ إذ إن متطلّبات وشروط سحب العينة العشوائية (الاحتمالية) لم تكن متوافرة في مجتمع البحث؛ نظرًا لضيق الوقت. وقد أُختيرت عينة الدراسة بالطريقة (الملائمة)، وبلغ حجمها (117) مفردة، وسحب الباحثان مفرداتها من خلال الطريقة الميسّرة، حيث صمّم الباحثان الاستبانة إلكترونيًّا، وأُرسل رابط التطبيق إلى (المُنظَّمَات المعنية في البحث)، التي يتردد عليها جمهور الدراسة، والتي وزّعت بدورها رابط التطبيق على جمهور البحث، وبلغ عدد الردود خلال مدة التطبيق الميداني (117) ردًّا.

وتمثّلت عينة الدراسة في: المستفيدين في (جمعية اكتفاء)، حيث تهدف الجمعية إلى إحداث تحوّل في حياة الأسر والأفراد، ونقلهم من مستهلكين إلى مبادرين مكتفين، بالتزامن مع زيادة الوعي بأهمية العمل وطلب الرزق والاجتهاد. وكذلك المستفيدين من (التأهيل والتدريب والتوظيف) الأمانة العامة للجنة الوطنية لرعاية السجناء والمُفرج عنهم وأسرهم (تراحم).

وقصدت الدراسة هذه الوِحدة لعدة أسباب:

1. تمثّل قطاعات غير ربحية.
2. تتوافق أهدافها مع أهداف الدراسة.
3. تنوّع مستفيديها وفقًا لحاجتهم للتأهيل والتدريب والتوظيف.

طرق جمع البيانات: اعتمد الباحثان على مصدر أساسي للبيانات:

المصدر: البيانات الثانوية، مثل: التقارير والإحصائيات والمجلات العلمية والدراسات ذات الصلة بقضايا الدراسة.

أداة الدارسة: اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على الاستبانة (الإلكترونية)، التي أُرسلت من خلال موظفي الجهات المعنية لمستفيدي الجمعيات واللجان المعينة، وبلغ حجم الإجابات الواردة (117) فقط. وقد صمّم الباحثان استبانة إلكترونية من أربعة أجزاء، إضافة إلى البيانات الأساسية، وذلك على النحو الآتي:

البيانات الأولية: وجاءت في (11) سؤالًا.

المحور الأول: الأثر الاجتماعي من الاستثمار الاجتماعي في منظّمات القطاع غير الربحي، وتكوّن من (12) عبارة.

المحور الثاني: الأثر الاقتصادي من الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي، وتكوّن من (11) عبارة.

المحور الثالث: الأثر الذاتي الناجم من الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي، وتكوّن من (12) عبارة.

المحور الرابع: التحدّيات التي تواجه الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي، وتكوّن من (9) عبارات.

صدق الأداة: قاس الباحثان صدق الاستبانة من خلاس أسلوبين، وهما:

أ. الصدق الظاهري: عُرضت الاستبانة على مجموعة من المحكّمين المتخصّصين، وقد التزم الباحثان بمعظم الملاحظات التي قدّمها المحكّمون، وأبقت على الأسئلة والعبارات التي تعدّت نسبة الاتفاق عليها 85 %.

ب. صدق الارتباط: استخدمت الدراسة معامل بيرسون؛ لقياس صدق الارتباط الداخلي للاستبيان، وهو ما يبيّنه الجدول الآتي:

جدول (1): صدق الارتباط لأداة الدراسة باستخدام معامِل بيرسون

المحاور	قيمة r	مستوى الدلالة sig
الأول	**0,780	0,01
الثاني	**0,844	0,01
الثالث	**0,798	0,01
الرابع	**0,801	0,01

* دالة عند مستوى (0,05). **دالة عند مستوى (0,01).

توضّح بيانات هذا الجدول أن جميع معامِلات الارتباط مرتفعة ودالة إحصائيًّا عند مستوى معنوية (0,01)، وقد تراوحت قيمة (r) ما بين (0,798 و0,844)؛ وهو ما يعني أن ثمة ارتباطًا قويًّا بين محاور الاستبانة؛ مما يُعطي مصداقية كبيرة على قدرة الاستبانة في الحصول على البيانات المطلوبة.

ثبات الأداة: استُخدم الاختبار الإحصائي ألفا كرونباخ؛ للتحقّق من ثبات الأداة، وقد جاءت درجة الثبات لمحاور الاستبانة على النحو الآتي:

جدول (2): معامل ألفا لقياس ثبات الاستبانة

المحاور	قيمة ألفا
الأول	.856
الثاني	.765
الثالث	.766
الرابع	.817
الدرجة الكلية	.780

توضّح بيانات الجدول (2) أن كافة قيم معامِل ألفا تراوحت ما بين (0,765) و(0.865)، وجميعها قيم دالة؛ وهو ما يعني أن الأداة تتمتّع بدرجة عالية من الثبات؛ ومن ثمّ يمكن الاعتماد عليها في الحصول على البيانات المطلوبة.

التحليل الإحصائي للبيانات:

المعاملات الإحصائية المُستخدَمة: اعتمدت الدراسة على المعاملات الإحصائية الآتية:

- التكرارات والنسب المئوية؛ لوصف خصائص العينة.
- معامل ألفا كرونباخ؛ لقياس ثبات الأداة.
- معامل بيرسون؛ لقياس صدق الارتباط للأداة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

درجة القطع لفئات الدرجات لمستويات الإجابة:

جدول (3): درجة القطع لفئات الدرجات لكل مستوى من مستويات الإجابة

م	فئات الدرجات المتوسط المرجح	الاستجابة	التقدير في أداة الدراسة	التوافر/ المستوى
1	من 1 إلى أقل من 1,67	لا	يتحقّق بدرجة صغيرة	منخفضة
2	من 1,67 إلى أقل من2,34	إلى حد ما	يتحقّق بدرجة متوسطة	متوسطة
3	من2,34 إلى 3	نعم	يتحقّق بدرجة كبيرة	مرتفعة

يبيّن الجدول السابق أن درجة القطع حُدّدت عن طريق طول خلايا (فئات) مقياس ليكارت الثلاثي المُستخدَم في الاستبانة، ووفقًا لأوزان الدرجات (3-2-1)، فقد عُدّت المتوسطات المرجّحة الموضحة بالجدول والمتوسط الحسابي لها؛ هي الحدّ الفاصل بين مستوى الاستجابات في الاستبانة، وذلك لمتوسط الاستجابة للعبارة، أو مجموعة البُعد، أو الدرجة الكلية للاستبانة.

جدول (4): أهم خصائص عينة الدراسة

السمات	البيان	التكرارات	النسبة المئوية %
النوع	ذكور	49	41,9
	إناث	68	58,1
الفئة العمرية	أقل من 25 سنة	12	10,3
	من 25 لأقل من 35	33	28,2
	من 35 لأقل من 45	54	46,1
	من 45 سنة فأكثر	18	15,1

	متوسط	19	16,2
المستوى التعليمي	ثانوي	36	30,8
	بكالوريوس	41	35
	دراسات عليا	4	3,4
	دبلوم	17	14,5
الحالة الاجتماعية	أعزب/عزباء	31	26,5
	متزوج/ـــة	57	48,7
	مطلق/ـــة	18	15,4
	أرمل/ ـــة	11	9,4
عدد الأبناء(*)	واحد	10	11,6
	اثنان	42	48,8
	ثلاثة	27	31,4
ن = 86	أربعة فأكثر	7	8,2
	أقل من 5 آلاف	28	23,9
	من 5 لأقل من 10 آلاف	41	35,1
الدخل الشهري (بالريال)	من 10 لأقل من 15 ألفًا	27	23,1
	من 15 ألفًا فأكثر	21	17,9
	أقل من سنة	22	18,8
عدد سنوات العمل	من 2 لأقل من 3	38	32,4
	من 3 لأقل من 6	34	29,1
	من 6 سنوات فأكثر	23	19,7
	أعمال إدارية سكرتارية وموارد بشرية	35	29,9
	عمل في المصانع	16	13,6
مجال العمل الحالي	تسويق ومبيعات	15	12,8
	قطاع تعليمي	15	12,8
	قطاع فندقي أو سياحي	6	5,1
	أعمال فنية متخصّصة (تزيين- تصميم)	18	15
	قطاع مهني (نقل- مقاولات)	12	10,3
الحصول على دخل إضافي من	نعم	36	30,8
الجمعيات	لا	81	69,2
مدى كفاية الدخل الإضافي ن =36	نعم	26	72,2
	لا	10	27,8
الحصول على إعانات من الجمعيات	نعم	40	34,2
	لا	77	65,8
مدى كفاية الإعانات ن =40	نعم	35	87,5
	لا	5	12,5

توضّح بيانات الجدول (4) أهم خصائص عينة البحث، وتُظهر بيانات الجدول ما يأتي:

1. تتوزّع عينة البحث حسب النوع، بواقع 58,1 % للإناث، و41,9 % للذكور.
2. تتوزّع عينة البحث حسب الفئة العمرية، بواقع 46,1 % للفئة العمرية ما بين خمس وثلاثين، إلى أقل من خمس وأربعين، و28,2 % للواقعين في الفئة العمرية ما بين خمس وعشرين إلى أقل من خمس وثلاثين عامًا، و15,4 % للذين تزيد أعمارهم عن خمس وأربعين عامًا، وأخيرًا 10,3 % للذين تقل أعمارهم عن خمس وعشرين عامًا.

3. تتوزّع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي، بواقع 35 % للمستوى التعليمي الجامعي، و30,8 % للثانوي، و16,2 % للمرحلة المتوسطة، و14,5 % للدبلوم، و3,4 % للدراسات العليا.
4. تتوزّع عينة البحث حسب الحالة الاجتماعية، بواقع 48,7 % للمتزوجين، و26,5 % للعزّاب، و15,4 % للمُطلقين، و9,4 % للأرامل.
5. تتوزّع عينة الدراسة حسب عدد الأبناء (يُستثنى من ذلك العُزاب)، بواقع 48,8 % للذين لديهم طفلان، و31,4 % للذين لديهم ثلاثة أطفال، و11,6 % للذين لديهم طفل واحد، و8,2 % للذين لديهم أربعة أطفال فأكثر.
6. تتوزّع عينة الدراسة حسب الدخل الشهري، بواقع 35,1 % للذين يتراوح دخلهم ما بين خمسة إلى أقل من عشرة آلاف ريال، و23,9 % للذين تقلّ دخولهم عن خمسة آلاف ريال، و23,1 % للذين تتراوح دخولهم ما بين عشرة إلى أقل من خمسة عشر ألفَ ريال، وأخيرًا 17,9 % للذين تزيد دخولهم عن خمسة عشر ألف ريال فأكثر.
7. تتوزّع عينة الدراسة حسب عدد سنوات العمل، بواقع 32,4 % للذين تتراوح سنوات عملهم ما بين عامين إلى أقل من ثلاثة أعوام،و29,1 % للذين تتراوح سنوات عملهم ما بين ثلاثة إلى أقل من ست سنوات، و19,7 % للذين تزيد سنوات عملهم عن ست سنوات، وأخيرًا 18,8 % للذين تقل سنوات عملهم عن سنة واحدة.
8. تتوزّع عينة الدارسة حسب مجال العمل، بواقع 29,9 % أعمال إدارية (سكرتارية وموارد بشرية)، و13,6 % للعاملين في المصانع، و15,4 % للعاملين في الأعمال الفنية المتخصّصة (مثل: التزيين والتصميم)، و12,8 % تسوّق ومبيعات. والنسبة ذاتها للعاملين في القطاع التعليمي، و10,3 % للعاملين في القطاعات المهنية (نقل ومقاولات)، و5,1 % للعاملين في القطاع الفندقي والسياحي.
9. تتوزّع عينة الدراسة حسب الحصول على دخل إضافي من الجمعيات، بواقع 69,2 % للذين لا يحصلون على دخل إضافي، و30,2 % للذين يحصلون على دخل إضافي من الجمعيات. وحول مدى كفاية الدخل الإضافي الذي يحصل عليه بعض عينة الدراسة (36) مفردة؛ فقد وضّحت البيانات أن 72,2 % من هذا الجزء أشاروا إلى أن هذا الدخل يكفي، في مقابل 27,8 % أشاروا إلى عكس ذلك
10. تتوزّع عينة الدراسة حسب الحصول على إعانات من الجمعيات، بواقع 65,8 % لا يحصلون على إعانات، في مقابل 34,2 % يحصلون على تلك الإعانات. وحول مدى كفاية الإعانات التي يحصل عليها جزء من عينة الدراسة (40) مفردة؛ فتوضّح البيانات أن 87,5 % أشاروا إلى أن تلك الإعانات تكفيهم، مقابل 12,5 % أشاروا إلى عكس ذلك.

نتائج الدراسة:

جدول (5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة للأثر الاجتماعي الناجم عن الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي

العبارات	غير موافق		أوافق إلى حد ما		أوافق		الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%			
يوفّر لي مجال عملي الحالي التأمين الطبي.	14	12	14	12	89	76	3	2,711	.6881
تراعي الجهة المانحة ظروفي الأسرية.	18	15,4	32	27,4	67	57,2	9	2,419	.7456
أكسبني العمل الحالي تجاوز بعض مشكلاتي.	13	11,1	23	19,7	81	69,1	4	2,681	.6853
أصبحت أشعر بالاستقرار الاجتماعي.	4	3,4	24	20,5	89	76,1	1	2,826	.5190
أكسبني مجال العمل الحالي علاقات جديدة (صداقة).	6	5,2	28	23,9	83	70,9	2	2,758	.5748
تفوق المسؤوليات في مجال عملي إمكاناتي.	20	17,1	24	20,5	73	62,4	10	1,660	.7712
تستمر مهام عملي أحيانًا خارج أوقات الدوام.	27	23,1	22	18,8	68	58,1	12	1,550	.8337
يوفّر عملي الحالي يومًا واحدًا إجازة في الأسبوع.	14	12	13	.11	90	76,9	5	2,650	.6863
لديّ وقت خلال ساعات العمل لأخذ قسط من الراحة.	12	10,3	27	23,1	78	66,7	6	2,564	.6745
يوفّر مجال عملي فرصة عمل عن بُعد في أيام محددة.	17	14,5	22	18,8	78	66,7	7	2,5211	.7381
يمكّن مجال عملي المرأة بشكل عام.	16	13,7	31	26,5	70	59,8	8	2,462	.7256
أواجه مشكلات بين عملي ووجود أطفالي في المنزل (خاصة للمرأة المتزوجة).	38	32,4	16	13,7	63	83,8	11	1,558	.8011
الدرجة الكلية للبُعد								2,3630	.35379

توضّح بيانات الجدول رقم (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة للأثر الاجتماعي، الناجم عن الاستثمار الاجتماعي في منظّمات القطاع غير الربحي، وتظهر البيانات أن هناك اثنتي عشرة عبارة للأثر الاجتماعي من الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي، ووفقًا لدرجة الحدّ القطعي؛ فإن تسع من هذه العبارات جاءت عند مستوى (مرتفع)، حيث زادت متوسطاتها الحسابية عن (2,34)، في مقابل أن هناك ثلاث عبارات جاءت عند مستوى (منخفض)؛ إذ قلّت متوسطاتها الحسابية عن (1,67).

وقد جاءت الدرجة الكلية لهذا المحور من الدراسة عند مستوى (مرتفع)، بمتوسط حسابي (2,36)؛ وهو ما يعني أن الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي له أثر كبير.

وجاء ترتيب تلك العبارات من الأعلى إلى الأدنى وفقًا للمتوسط الحسابي على النحو الآتي: في الترتيب الأول جاءت عبارة (أشعر بالاستقرار الاجتماعي)، بمتوسط حسابي (2,82)، يليه في الترتيب الثاني عبارة (أكسبني مجال العمل الحالي علاقات جديدة)، بمتوسط حسابي (2,75)، وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة (يوفّر لي مجال عملي الحالي التأمين الطبي)، بمتوسط حسابي (2,71)، وفي الترتيب الرابع احتلت عبارة (أكسبني العمل الحالي تجاوز بعض مشكلاتي)، بمتوسط حسابي (2,68). وفي الترتيب الخامس جاءت عبارة (يوفّر لي عملي الحالي يوم إجازة في الأسبوع)، بمتوسط حسابي (2,65)، وفي الترتيب السادس عبارة (لديّ وقت خلال ساعات العمل لأخذ قسط من الراحة)، بمتوسط حسابي (2,56)، وفي الترتيب السابع عبارة (يوفّر مجال عملي فرصة عمل عن بُعد في أيام محددة)، بمتوسط حسابي (2,52)، وفي الترتيب الثامن جاءت عبارة (يمكّن مجال عملي المرأة بشكل عام)، بمتوسط حسابي (2,46). يليه في الترتيب التاسع عبارة (تراعي الجهة المانحة ظروفي الأسرية)، بمتوسط حسابي (2,41)، ويليه في الترتيب العاشر عبارة (تفوق المسؤوليات في مجال عملي إمكاناتي)، بمتوسط حسابي (1,66)، ويلي ذلك في الترتيب الحادي عشر عبارة (أواجه مشكلات بين عملي ووجود أطفالي في المنزل)، بمتوسط حسابي (1,55)، وأخيرًا عبارة (تستمر مهام عملي أحيانًا خارج أوقات الدوام)، بمتوسط حسابي (1,55).

والاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي له مردود ذو أثر اجتماعي واضح في عينة الدراسة، ويمكن تصنيف العبارات السابقة إلى فئتين، الأولى: ذات طابع اجتماعي عام، مثل: الشعور بالاستقرار الاجتماعي، واكتساب العلاقات الجيدة، وتوفير التأمين، وتمكين المرأة. والفئة الثانية: ذات طابع تنظيمي، مثل: إجازة اليوم الواحد، وتوفير ساعات راحة خلال العمل، ومؤشر إتاحة العمل عن بُعد في بعض أيام الأسبوع.

وتتفق هذه النتائج مع ما أكّدته نتائج دراسة الأبيح وآخرين (2019) في حدوث تغير إيجابي لدى المستفيدين بمنظمات القطاع غير الربحي من برامج التطوير والتدريب وبرامج تمكين المرأة بنسبة 85 %، ويتفق هذا مع النتائج الإيجابية لدراسة الإمام (2022) في الأثر الإيجابي لتنمية المشروعات الصغيرة.

وتأتي هذه النتيجة أيضًا وفقًا لتوجّهات نظرية (رأس المال الاجتماعي)، التي أشارت إلى مساهمة الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي بسياسيات التنمية الاجتماعية، ومعالجة جوانب قضايا جودة الحياة؛ ليُحقّق الدور المهم للاستثمار الاجتماعي، والمساهمة في الرفاه الاجتماعي للأسر الفقيرة.

وتتفق مع ما ذُكر في أدبيات الدراسة حول الأهمية الاجتماعية لمنظّمات القطاع غير الربحي في مجالات: مساعدة الفقراء وتوزيع الإعانات، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، وتوفير العديد من الخدمات المجتمعية وأعمال البر؛ الأمر الذي يُسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وسدّ الاحتياجات اللازمة لفئات المجتمع على مختلف المستويات والطبقات الاجتماعية (الدويش والمزيد، 2020).

ويتبيّن بعد استعراض هذه النتائج الدور الإيجابي لتمكين (الفئات الأقل حظًّا)، وتأهليهم للتوظيف من خلال منظّمات القطاع غير الربحي، حيث ثمة علاقة إيجابية بين فرص العمل المتاحة لهم لتكوين العلاقات الاجتماعية والشعور بالاستقرار الاجتماعي. ومثل هذه الآثار تؤكد ضرورة تبني الرأسمال الاجتماعي القوي، حيث سيوفّر مستقبلًا مبادرات أكثر لمجتمع صحي واقتصاد مزدهر.

جدول (6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة للأثر الاقتصادي الناجم عن الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي

العبارات	غير موافق		أوافق إلى حد ما		أوافق		الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%			
بفضل عملي لم أعد في حاجة إلى المساعدات المادية من الجمعيات	13	11,1	29	24,8	75	64,1	4	2,5300	.6895
يتيح لي الراتب الشهري توفير المستلزمات الأساسية بشكل كامل.	8	6,8	31	26,5	78	66,7	1	2,598	.6167
تمكّنت من الادخار المالي.	27	23,1	25	21,4	65	55,6	7	2,325	.8287
تحسّنت القدرة الاقتصادية بشكل عام للأسرة بعد التحاقي بالعمل.	11	9,4	27	23,1	79	67,5	2	2,581	.6597

دخلي الشهري يكفي أنه أنفق فيه للجانب الترفيهي.	15	12,8	33	28,2	69	59	5	2,462	.7136
انتقلت إلى سكن أفضل بعد العمل الحالي.	15	12,8	24	20,5	78	66,7	10	2,188	.8703
يمنحني مجال عملي حوافز مالية.	34	29,1	22	18,8	61	52,1	3	2,578	.7136
وفّر لي مجال عملي أجهزه إلكترونية (جهاز حاسب آلي).	16	13,7	27	23,1	74	63,2	8	2,301	.8748
استطعت شراء (سيارة) بعد التحاقي بالعمل.	48	41	20	17,1	49	41,9	6	2,442	.7663
استطعت أخذ دعم سكني حكومي.	22	18,8	39	33,3	56	47,9	9	2,209	.9144
أعاني من تأخر صرف الراتب الشهري.	8	6,8	30	25,6	79	67,5	11	1,1491	.7887
الدرجة الكلية للبُعد								2.3575	.41757

توضّح بيانات الجدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة للأثر الاقتصادي الناجم عن الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي، وتظهر البيانات أن هناك إحدى عشرة عبارة للأثر الاقتصادي المترتب عن الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي. ووفقًا لدرجة الحد القطعي؛ فإن (6) من هذه العبارات جاءت عند مستوى (مرتفع)، حيث زادت متوسطاتها الحسابية عن (2,34)، في حين أن أربع عبارات جاءت عند مستوى (متوسط)؛ إذ تراوحت متوسطاتها الحسابية (ما بين1,67 لأقل من2,34)، وجاءت عبارة واحدة عند مستوى (ضعيف)، بمتوسط حسابي بلغ (1,49). وجاءت الدرجة الكلية لهذا المحور من الدراسة عند مستوى (مرتفع)، بمتوسط حسابي بلغ (2,35).

ووفقًا للمتوسط الحسابي؛ فقد جاء ترتيب العبارات عند مستوى مرتفع من الأعلى إلى الأدنى على النحو الآتي: في الترتيب الأول احتلت عبارة (مساعدة الراتب الشهري على تلبية المستلزمات الأساسية بشكل كامل)، بمتوسط حسابي (2,59)، يليه في الترتيب الثاني عبارة (تحسّن القدرة الاقتصادية بشكل عام للأسرة)، بمتوسط حسابي (2,58)، وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة (يمنحني مجال عملي حوافز مالية)، بمتوسط حسابي (2,57)، وفي الترتيب الرابع عبارة (بفضل عملي لم أعد في حاجة إلى المساعدات المالية من الجمعيات)، بمتوسط حسابي (2,53)، ثم في الترتيب الخامس عبارة (يكفي دخلي الشهري للإنفاق على الجانب الترفيهي)، بمتوسط حسابي (2,46). وفي الترتيب السادس جاءت عبارة (استطعت شراء سيارة بعد التحاقي بالعمل)، بمتوسط حسابي (2,44). وفي الترتيب السابع أتت عبارة (تمكّنت من الادخار المالي)، بمتوسط حسابي (2,32)، ويلي ذلك في الترتيب الثامن عبارة (وفّر لي مجال عملي أجهزه إلكترونية (جهاز حاسب آلي)، بمتوسط حسابي (2,30)، ثم في الترتيب التاسع عبارة (استطعت أخذ دعم سكني حكومي)، بمتوسط حسابي (2,20)، ويليه عبارة (انتقلت إلى سكن أفضل بعد العمل الحالي) في الترتيب العاشر، بمتوسط حسابي (2,18)، واحتلت عبارة (أعاني من تأخر صرف الراتب الشهري) الترتيب الأخير.

وتدلّ هذه النتيجة على أن الدخل الشهري ساعد بدرجة كبيرة على تلبية المستلزمات الأساسية للمستفيد، حيث إن توفير الفرص الوظيفية والتأهيل والتدريب حسّن من مستوى القدرة الاقتصادية بشكل عام، إضافة إلى أن فرصة التدريب وتوفير العمل ساعدت على الاستغناء عن المساعدات المالية من الجمعيات بنسبة (64 %) من أفراد العينة. وتُعطي هذه المؤشرات دلالة واضحة على الأثر الاقتصادي المهم الذي تُحدثه برامج الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي؛ للدرجة التي يمكن معها القول: إنها تُحدث تحولًا شبه جذري في الحياة الاقتصادية. ليس فقط للمستفيدين من هذه البرامج؛ ولكن بالنسبة لأسرهم على وجه العموم؛ ومن ثمّ سيتحقّق أثره في المجتمع المحلي.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة مصطفى (2018)، في أن التوجّه للاستثمار برأس المال البشري وتوفير فرص وظائف؛ يساعد على التقليل من البطالة وآثارها. كما تتفق مع دراسة أبو مهنا (2020)، التي أكّدت أن القطاع غير الربحي يُسهم في الارتقاء بالمعيشة. وتتفق مع دراسة منتدى الرياض الاقتصادي (2020)، التي أكّدت وجود علاقة إيجابية بين حجم القطاع غير الربحي وقوته ومستوى التنمية الاقتصادية، وفق توفير فرص العمل، وزيادة المساهمة في الناتج المحلي، والقيمة الاقتصادية للتطوّر والتمكين الاقتصادي.

ويُلاحظ بشكل عام ارتفاع مؤشر الأثر الاجتماعي والاقتصادي للمستفيدين من القطاع غير الربحي؛ مما سيترتّب عليه ارتفاع في الجانب التنموي الاجتماعي والاقتصادي على حدٍّ سواء، وهذا ما أكّدته دراسة (Choto et al., 2020) بأن المُنظَّمَات غير الربحية تُسهم بشكل كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تُشارك في مجموعة من الأنشطة، مثل: الصحة والتنشئة الاجتماعية والتعليم. كما أنها تساعد الحكومات على الوصول إلى المواطنين الذين قد لا يصلون بسهولة إلى الخدمات الحكومية.

وتأتي هذه النتائج في سياق نظرية (القدرة)، التي تؤكّد دور الاستثمار الاجتماعي بالقطاع غير الربحي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال بناء قدرات الأفراد والمؤسسات غير الربحية؛ لتحقيق التنمية المستدَامة، التي تُعد بمنزلة الهدف النهائي لأي برامج تهدف إلى تحقيق تغير اجتماعي لأفراد المجتمع، وزيادة معدلات التنمية والحفاظ على التقدّم المُحرز نحو أهداف التنمية. ومن الناحية السوسيولوجية، يمكن القول – وفقًا لنهج القدرة– إن الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي

هو سياسة تنموية تستهدف توظيف القدرات البشرية بفاعلية، وبصورة متساوية في جميع مجالات النشاط البشري، كما تُسهم في أن ينال كافة أفراد المجتمع – ودون تفرقة– الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بشكل متوازن، يمنحهم القدرة على المشاركة في الحياة المجتمعية؛ إذ إن الأثر الاقتصادي لا يتوقّف عند مستوى الفرد (المستفيد) فقط؛ بل يمتد كذلك –كما سبقت الإشارة– إلى أسر المستفيدين من برامج الاستثمار الاجتماعي؛ وهذا ما تؤكده أدبيات الدراسة في أن أبرز جوانب الأهمية يتمثّل في الأهمية الاقتصادية، حيث تؤدي دورًا مهمًّا في المجتمع؛ إذ تحلّ أحيانًا محل القطاع العام في تقديم الخدمات الاقتصادية، من خلال مساهمتها في توفير فرص عمل للشباب لممارسة أنشطتهم.

ويُسهم في الارتقاء بمستوى المعيشة ورفع الرضا الاجتماعي للمستفيد بشكل عام (وللفئات الأقل حظًّا بشكل خاص)، ويساعد على حلّ العديد من المشكلات الاجتماعية التي تواجهه. كما أن هذه الفرص المتاحة لها دور مهم في جودة حياة الإنسان وبيئته ومحيطه. وتؤكد هذه النتائج مكاسب الاستثمار الاجتماعي في انتقال المواطنين، من كونهم معتمدين بالكامل على رعاية الدولة؛ إلى أن يتحوّلوا إلى مساهمين فاعلين في الاقتصاد والمجتمع؛ ومن ثمّ تخفيف الأعباء عليها لتقديم نماذج رفاهية بشكل أكبر.

جدول (7): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة للأثر الذاتي من الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي

العبارات	غير موافق		أوافق إلى حد ما		أوافق		الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%			
أشعر بالاستقرار النفسي في الفترة الحالية.	11	9,4	34	29,1	72	61,5	2	2,607	.6153
ناسبت الفرصة الممنوحة لي ميولي.	8	6,8	22	18,8	87	74,4	4	2,521	.6643
نمّت من مهاراتي وقدراتي المهنية.	11	9,4	25	21,4	81	69,2	1	2,675	.5993
لدي خبرة كافية للانتقال إلى مجال آخر للعمل.	18	15,4	27	23,1	72	61,5	3	2,598	.6573
توفّر لي فترة تدريب قبل التحاقي بالعمل.	16	13,7	41	35	60	51,3	6	2,462	.7490
بيئة العمل جاذبة بالنسبة لي.	20	71,1	23	19,7	74	63,2	11	2,376	.7159
مرونة في الحضور والانصراف (نظام العمل مرن).	26	22,2	20	17,1	71	60,7	7	2,462	.7717
يتيح لي عمل حضور المتلقيات أو المؤتمرات.	30	25,6	19	16,2	68	58,1	10	2,385	.8289
وفّر لي العمل دورات تدريبية.	15	12,8	29	24,8	73	62,4	12	2,325	.8593
أصبحت أكثر قدرة على اتخاذ قراراي بشكل مستقل.	21	17,9	28	23,9	68	58,1	5	2,496	.7147
وفّر لي فرصة إكمال دراستي.	16	13.7	31	26.5	70	59.8	9	2,402	.7775
لديّ إلمام شامل بنظام التأمينات الاجتماعية.	16	13.7	24	20.5	77	65.8	8	2,442	.7856
الدرجة الكلية للبُعد							2.4808	.43431	

توضّح بيانات الجدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة للأثر الذاتي من الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي، وتظهر أن هناك اثنتي عشرة عبارة للأثر الذاتي من الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي. ووفقًا لدرجة الحدّ القطعي؛ فإن إحدى عشرة من هذه المؤشرات جاءت عند مستوى (مرتفع)، حيث زادت متوسطاتها الحسابية عن (2,34)، وحصل مؤشر واحد على مستوى (متوسط)، بمتوسط حسابي (2,32). وقد جاءت الدرجة الكلية لهذا المحور من الدراسة عند مستوى (مرتفع)، بمتوسط حسابي بلغ (2,48). ووفقًا لدرجة المتوسط الحسابي؛ فقد جاء ترتيب المؤشرات التي حازت على مستوى (مرتفع) من الأعلى إلى الأدنى على النحو الآتي:

في الترتيب الأول جاءت عبارة (نمّت من قدراتي ومهاراتي)، بمتوسط حسابي (2,67)، يليه في الترتيب الثاني عبارة (أشعر بالاستقرار النفسي في الفترة الحالية)، بمتوسط حسابي (2,60)، وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة (لديّ خبرة كافية للانتقال إلى مجال آخر للعمل)، بمتوسط حسابي (2,59)، وفي الترتيب الرابع جاءت عبارة (ناسبت الفرصة الممنوحة لي ميولي)، بمتوسط حسابي (2,52). وفي الترتيب الخامس جاءت عبارة (أصبحت أكثر قدرة على اتخاذ قراري بشكل مستقل)، بمتوسط حسابي (2,49)، وفي الترتيب السادس أتت عبارة (توفّر لي فترة تدريب قبل التحاقي بالعمل)، بمتوسط حسابي (2,46)، وانحراف معياري (0,7490). وفي الترتيب السابع جاءت عبارة (مرونة في الحضور والانصراف، ونظام العمل المرن)، بمتوسط حسابي (2,46)، وانحراف معياري (0.7717)، وفي المرتبة الثامنة احتلت عبارة (لديّ إلمام شامل بنظام التأمينات الاجتماعية)، بمتوسط حسابي (2,44). وفي المرتبة التاسعة جاءت عبارة (وفّر لي العمل فرصة استكمال دراستي)، بمتوسط حسابي (2.40)، ثم في المرتبة العاشرة

عبارة (يُتيح لي العمل حضور الملتقيات والمؤتمرات)، بمتوسط حسابي (2.38)، وفي الترتيب الحادي عشر احتلت عبارة (بيئة العمل جاذبة بالنسبة لي)، بمتوسط حسابي (2.37). وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة (وفّر لي العمل دورات تدريبية)، بمتوسط حسابي (2.53).

وتُشير هذه النتائج إلى ارتفاع المهارات الذاتية؛ وهو ما يؤكد أن الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي يؤدي إلى تنمية المهارات الذاتية للمستفيدين، ويحقّق الشعور بالاستقرار النفسي، وزيادة اكتساب الخبرة لتأهيل الأفراد للانتقال إلى مجال عمل آخر.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصّلت إليه دراسة الزير (2020) في ارتفاع القدرات الذاتية والمهارية لمستفيدي الضمان الاجتماعي بنسبة (67,7 %)، وقدرتهم على تحمّل المسؤولية. كما كشفت الدراسة عن ارتفاع حاجة المستفيدين المالية بنسبة (88 %)، وحاجتهم إلى توفير دورات للحصول على وظيفة. وتتفق مع دراسة الأبيح وآخرين (2019)، في أن هناك أثرًا للتغير الإيجابي لدى المستفيدين بعد برامج التطوير والتدريب بنسبة 85 %.

ومن هذه النتائج يمكن القول: إن الأثر الذي يحدثه الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي لا يتوقّف عند الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي للمستفيدين؛ بل يمتد إلى الجانب الذاتي لهم، وهذا أمر منطقي للغاية؛ إذ إن البرامج العاملة تحت مظلة هذا النوع من الاستثمار تعمل على تعزيز القدرات الذاتية للمستفيدين، بشكل ينعكس بدرجة واضحة عليهم في جوانبهم الذاتية. ويمكن فهم ذلك من زاوية التحليل السوسيولوجي وفقًا لنهج القدرة، فهذا النهج يُشير إلى عمليات تطوير قدرات الأفراد والجماعات والمؤسسات لمواجهة تحدّياتهم التنموية، والتحرك نحو رؤيتهم من خلال إدارة الموارد بكفاءة، وتنفيذ الإجراءات بفاعلية؛ ومن ثمّ فهي عملية إنسانية معقّدة وديناميكية تنطوي على تغييرات في السلوك والمواقف، مع بناء علاقات مثمرة بين الأعضاء داخل المجتمع وخارجه، مع التركيز دائمًا على القدرات التي تُسهم في زيادة الإنتاجية ونوعية الحياة، وهذا ما توفّره فرص العمل التي يقدّمها الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي.

وجوهر الاستثمار الاجتماعي هو تحقيق أهداف اجتماعية، تعمل على تنمية أفراد المجتمع في النواحي: الاقتصادية والتعليمية والصحية، وغيرها من النواحي التي تخدم احتياجات الفئات ذوي الدخل المنخفض أو الحاجات الخاصة في المجتمع.

جدول (8): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لأهم التحدّيات التي تواجه الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي

العبارات	غير موافق		أوافق إلى حد ما		أوافق		الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%			
ضعف إلمام العاملين في الـمُنظَّمَات غير الربحية بقضايا المستفيدين واحتياجاتهم.	15	12.8	34	29.1	68	58.1	3	2,521	.7263
بطء إجراءات المستفيدين لدى الـمُنظَّمَات.	17	14.5	31	26.5	69	59	6	2,453	.7131
واجهتْ صعوبة فترة المقابلات للوظيفة الحالية.	18	15.4	36	30.8	63	53.8	7	2,444	.7363
تدني وعي أفراد المجتمع بمشروعات الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي.	19	16.2	30	25.6	68	58.1	1	2,573	.6607
عدم شيوع وانتشار فلسفة الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي.	14	12	26	22.2	77	65.8	9	2,419	.7570
كثرة الشروط وتعقّدها للحصول على خدمات الجمعيات واللجان.	21	17.9	27	23.1	69	59	2	2,538	.7015
عدم تنوّع المعروض من فرص العمل.	13	11.1	30	25.6	74	63.2	8	2,410	.7785
قلة المعلومات المتوافرة حول الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي.	17	14.5	29	24.8	71	50.6	4	2,501	.6898
عدم مناسبة شروط العمل في هذا القطاع لكثير من المواطنين.	34	29.1	22	18.8	61	52.1	5	2,462	.7374
الدرجة الكلية للبُعد								2,4726	.45743

تظهر بيانات الجدول رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة لأهم التحدّيات التي تواجه الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي، وتوضّح البيانات أن هناك تسعة تحدّيات تواجه الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي، ووفقًا لدرجة الحدّ القطعي؛ فإن كافة هذه التحدّيات جاءت عند مستوى (مرتفع)، حيث زادت متوسطاتها الحسابية عن (2,34)، وجاءت الدرجة الكلية لهذا المحور من الدراسة عند مستوى (مرتفع)، بمتوسط حسابي بلغ (2.47).

ووفقًا للمتوسط الحسابي، فقد جاء ترتيب التحدّيات التي تواجه الاستثمار الاجتماعي بمنظمات القطاع غير الربحي على النحو الآتي: في مقدمة التحدّيات جاءت عبارة (تدني وعي أفراد المجتمع بمشروعات الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي)، بمتوسط حسابي (2,57)، يليه في الترتيب الثاني عبارة (كثرة الشروط وتعقّدها للحصول على خدمات الجمعيات واللجان)، بمتوسط حسابي (2,53). وفي الترتيب الثالث عبارة (ضعف إلمام العاملين في المُنظَّمَات غير الربحية بقضايا المستفيدين واحتياجاتهم)، بمتوسط حسابي (2,52)، وفي الترتيب الرابع عبارة (قلة المعلومات المتوافرة حول الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي)، بمتوسط حسابي (2,50)، وفي الترتيب الخامس جاءت عبارة (عدم مناسبة شروط العمل في هذا القطاع لكثير من المواطنين)، بمتوسط حسابي (2,46)، وفي الترتيب السادس عبارة (بطء إجراءات المستفيدين لدى المُنظَّمَات غير الربحية)، بمتوسط حسابي (2,45). وفي الترتيب السابع جاءت عبارة (واجهتُ صعوبة فترة المقابلات للوظيفة الحالية)، بمتوسط حسابي (2,44)، وفي الترتيب الثامن جاءت عبارة (عدم تنوّع فرص العمل)، بمتوسط حسابي (2,41)، وفي الترتيب التاسع والأخير جاءت عبارة (عدم شيوع وانتشار فلسفة الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي)، بمتوسط حسابي (2,41).

وتتفق هذه النتيجة مع ما أكّدته دراستا الشهري (2021)، ومنتدى الرياض الاقتصادي (2020) في وجود عدد من المعوّقات للاستثمار الاجتماعي بالقطاع غير الربحي، ومنها: ضعف الوعي لدى العاملين بالقطاع غير الربحي والجهات المشرفة عليه بالاحتياجات التنموية للمجتمع، وضعف تمكين منظمات القطاع والتشريعات المقيّدة، وضعف الاستدامة المالية للقطاع، حيث تعدّ من أهم معوّقات قيام القطاع بدوره التنموي على الوجه الأكمل. وكذلك ما توصّلت إليه نتائج دراسة (Sibisi, 2022)، التي كشفت عن أن المُنظَّمَات غير الربحية تواجه تحدّيات مالية كبيرة، لا سيما الاعتماد المُفرط على تمويل المانحين، وصعوبة الحصول على تمويل لهم.

وفي ضوء ما توصّلت إليه نتائج العديد من الدراسات، التي أظهرت أهمية الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي؛ فإنه يجب العمل على وجود حلول من شأنها الحدّ من المعوّقات التي تحول دون التوسع في الاستثمار الاجتماعي، وتعوق مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ للوصول إلى مساهمة فعّالة لهذا النوع من الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدَامة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وتتفق هذه النتيجة مع ما ورد في أدبيات الدراسة؛ بأن أهم التحدّيات الناتجة عن عملية الاستثمار ذاتها تتمثّل في: الغموض الموجود لدى كثير من المستثمرين حول كيفية الاستثمار الاجتماعي، وغياب الثقة لديهم للدخول في هذا الاستثمار. والاهتمام بتجاوز التحدّيات يعدّ ضرورة لإيجاد نظام اجتماعي سليم ومستقر يتوافق مع وجود مؤسسات مجتمعية، تؤدي دورها التنموي لرفع الكفاءة، وتسهيل تبادل المعلومات، مع توافر الدعم الحكومي والمساندة في هذا المجال.

التوصيات:

في ضوء ما كشفت عنه نتائج الدراسة الميدانية؛ فإنها توصي بالآتي:

- تشجيع منظّمات القطاع غير الربحي –خاصة المرتبطة بالمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي– بالتركيز على أدوات الاستثمار الاجتماعي، خصوصًا الجمعيات ذات الطابع التقليدي.
- نتيجة للأثر الاجتماعي والاقتصادي الإيجابي في نتائج الدراسة على مستفيدين الجهات الغير ربحيه، فعليه الاستفادة من هذه التجارب في منظمات القطاعات غير الربحية الأخرى.
- بناء رأسمال بشري وذلك من خلال تزويد أفراد المجتمع (من الفئات الأقل حظًّا)، في منظمات القطاعات غير الربحية بأدوات مبتكرة، تمكّنهم من تطوير مهاراتهم وتؤهلهم للعمل.
- الاهتمام بتدريب الكوادر البشرية وتأهيلهم في منظمات القطاع غير الربحي على أحدث ممارسات الاستثمار الاجتماعي؛ لتنمية مهاراتهم وخبراتهم، والاستفادة منهم في تطوير هذا القطاع.
- ما زالت هناك حاجة إلى القيام بمزيد من الدراسات والأبحاث حول الاستثمار الاجتماعي في العديد من الأبعاد ذات الأثر المُستدَام.

المراجع:

أولًا– المراجع العربية

الأبيح، مرام عبد الرحمن والعبيدي، سعديا معافا، والبشري، سليمة مبيريك ويحيى، شادية داود وآل مشاري، عائشة يحيى والسريحي، هالة إبراهيم. (2019). دراسة قياس الأثر الاجتماعي لخدمات الجمعية

2018 والعائد الاجتماعي على الاستثمار SROI. جمعية المودة للتنمية الأسرية. وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. المملكة العربية السعودية.

ابن الوليد، نهار خالد ولحول، فطوم. (2019). دور التسويق عبر مواقع التواصل الاجتماعي في تحقيق أهداف المُنظَّمَات غير الربحية: الجمعيات الجزائرية الناشطة عبر موقع الفيس بوك نموذجًا. *مجلة آفاق للعلوم*. (16). 164-178.

ابن طاهر، رمضان. (2020). مفهوم رأس المال الاجتماعي: رؤية وتحليل سوسيولوجي. *المجلة الليبية العالمية*. جامعة بنغازي. (46). 1-16.

أبو الفتوح، رانيا سامي. (2015). الاستثمار الاجتماعي ورأس المال المعرفي: دراسة ميدانية على عينة من مراكز بحثية بمدينة الإسكندرية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الإسكندرية. مصر.

أبو زايدة، حاتم. (2018). مناهج البحث العلمي. (الطبعة الثانية). غزة: مركز أبحاث المستقبل.

أبو مهنا، جهاد. (2020). دور القطاع غير الربحي في الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي في ضوء رؤية 2030. *مجلة الجوبرة* – مركز عبد الرحمن السديري الثقافي. العدد (66). 24-28.

الإمام، إلهام أحمد السيد. (2022). دور الاستثمار الاجتماعي في تنمية المشروعات الصغيرة: دراسة ميدانية. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة المنصورة. مصر.

الأمم المتحدة. (2020). مشروع إستراتيجية بناء القدرات من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدَامة والخطة الحضرية الجديدة. المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). الطبعة العربية.

أونيس، عبد المجيد ووهابي، كلثوم. (2014). المُنظَّمَات غير الهادفة للربح ودورها في التكافل الاجتماعي والاقتصادي: حالة الجزائر. *مجلة أبعاد اقتصادية*. (4). 1-30.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2005). نحو نهوض المرأة في الوطن العربي. تقرير التنمية الإنسانية العربية. الأمم المتحدة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2009). تنمية القدرات. كتيب تمهيدي. الأمم المتحدة.

التنجي، معن. (2021). قياس الأثر الاجتماعي. الخلاصة البصرية. مُسترجع بتاريخ 2023/04/10 من: file:///C:/Users/Dell/Downloads/-.pdf

جودة، عبد الوهاب وعثمان، دعاء عادل. (2018). الاستثمار الاجتماعي وتمنية رأس المال الثقافي لدى الشباب. المؤتمر الدولي السنوي لكلية الآداب (الشباب وصناعة المستقبل). كلية الآداب. جامعة عين شمس. مصر.

الخالدي، جميلة بنت محمد. (2021). حوكمة القطاع غير الربحي ودورها في التنمية الاجتماعية. *مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية*. 1(2). 111-139.

الدويش، آلاء والمزيد، عثمان. (2020). تحديات المُنظَّمَات غير الربحية في المملكة العربية السعودية: كيفية الاستفادة من التجارب العالمية. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. 1-51.

زاوية. (2021). الاستثمار الاجتماعي: الوسيلة المثلى لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مُسترجع بتاريخ 2023/04/05 من: https://2u.pw/o7FRG8

زايد، أحمد. (2011). الاستثمار الاجتماعي ومستقبل مصر. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

الزغل، علاء علي. (2021). قياس رأس المال الاجتماعي كمحددات لآليات التخطيط لتنميته بالمجتمع الكويتي. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية*. 55(3). 759-800.

زكي، وليد رشاد. (2015). مفهوم رأس المال الاجتماعي. *المجلة الاجتماعية القومية*. 52(1). 135-145.

الزير، نورة محمد. (2020). الاستثمار الاجتماعي لمستفيدي الضمان الاجتماعي: دراسة ميدانية مطبقة على مستفيدي الضمان الاجتماعي في مدينة الرياض. رسالة دكتوراة غير منشورة. جامعة الملك سعود. الرياض.

السعدون، أسعد حمود. (2020). الاستثمار الاجتماعي: مفهومه وأهميته وتطوره. جريدة أخبار الخليج. العدد (16360). مُسترجع بتاريخ 2023/04/04 من: http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1229391

شمس الدين، تحسين حمة. (2020). دور الدولة في نظرية آمارتيا سين للتنمية. *المجلة الأكاديمية والعلمية*. 5(1). 186-210.

الشهري، أماني بنت زهير. (2021). الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي. الرياض.

صالح، آلاء. (2023، يناير 19). ما هو الاستثمار الاجتماعي. دليل تعلم المحاسبة. مُسترجع بتاريخ 2023/04/05 من: https://2u.pw/HUW77lU

صحيفة الاقتصادية. (2021، سبتمبر 5). 3156 منظمة غير ربحية في المملكة تسعى لتطبيق التكافل الاجتماعي. مُسترجع بتاريخ 2023/04/06 من: https://www.aleqt.com/2021/09/05/

article_2165236.html

العابد، عز الدين عابد. (2020). العائد الاجتماعي للاستثمار في العمل الاجتماعي. القاهرة: الدار الدولية للنشر.

قاسم، مصطفى محمد والغانم، غانم بن سعد. (2019). دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة 2030. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية*. 46(2). 35-74.

قنديلجي، عامر إبراهيم. (2013). منهجية البحث العلمي. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

كريسويل، جون دبليو وكريسويل، جيه ديفيد. (2022). تصميم البحث المنهج الكيفي والكمي والمختلط. الرياض: مكتبة جرير.

مصطفى، ماجد علي. (2018). العائد الاجتماعي للاستثمار في رأس المال البشري: دراسة وصفية. *حوليات آداب عين شمس*. (46). 188-206.

منتدى الرياض الاقتصادي. (2020). دور القطاع غير الربحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية. القطاع غير الربحي، مُسترجع بتاريخ 2023/03/20 من: https://2u.pw/DcvLZ

المنصة الوطنية الموحدة. (25 جمادى الأولى 1444). الشراكة مع المجتمع المدني. مُسترجع بتاريخ 2023/04/03 من: https://2u.pw/xNKZxm

المنصور، منيرة والماوري، أحمد. (2022). المعوّقات التي تواجه القطاع الثالث بدولة قطر. *مجلة الباحث*. 22(1). 79-93.

مؤسسة الملك خالد. (2021). الشمول المالي للمنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية. ورقة نقاش. الرياض. المملكة العربية السعودية.

ناصري، إيمان وسمرد نوال. (2020). الاستثمار الاجتماعي المسؤول ودوره في تعزيز التنمية المستدَامة: دراسة حالة مشروع AGID لولاية سيدي بلعباس. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة*. 3(2). 70-79.

هواري، غياث والتنجي، معن. (2020). الاستثمار الاجتماعي (الدليل البصري). مؤسسة قدرة إستراتيجي. مُسترجع بتاريخ 2023/05/04 من: https://2u.pw/Z9cqkT

هواري، غياث. (2022أ). نظرة على الاستثمار الاجتماعي. *مجلة اتجاهات الأثر الاجتماعي*. العدد (15). 10-5.

هواري، غياث. (2022ب). براعم الانتعاش الخضراء: التمويل المتعلق بتغير المناخ والاستثمار الاجتماعي. *مجلة اتجاهات الأثر الاجتماعي*. مُسترجع بتاريخ 2023/04/10 من: https://2u.pw/tJ2GZH

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (2021). تنظيم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. مُسترجع بتاريخ 2023/04/07 من: https://2u.pw/iE8e7b

الهيئة العامة للأوقاف. (2021). برنامج الاستثمار الاجتماعي. مُسترجع بتاريخ 2023/04/09 من: https://2u.pw/I2M3rd

الهيئة العامة للأوقاف. (2022). منهجية العائد الاجتماعي على الاستثمار SROI. مُسترجع بتاريخ 2023/04/15 من: https://2u.pw/Ef0xzD

الهيئة العامة للإحصاء. (2018). مسح منشآت القطاع غير الربحي. مُسترجع بتاريخ 2023/2/1 من: nshr_msh_mnshat_lqt_gyr_lrbhy_2018_0.pdf (stats.gov.sa).

Arab References:

Abn Alwalid, Nahar Khalid & lahoul, Fatom. (2019). The role of marketing through social networking sites in achieving the goals of non-profit organizations: Algerian associations active on Facebook as a model. *Horizons Science Journal*, (16), 164- 178.

Abn Tahir, Ramadan. (2020). The concept of social capital: a sociological vision and analysis. *International Libyan Journal*, University of Benghazi, (46), 116-.

Abu Al-futuha, Ranya Sami. (2015). Social investment and knowledge capital: a field study on a sample of research centers in Alexandria. Master›s thesis, Alexandria University.

Abu Muhna, Jihad. (2020). The role of the non-profit sector in improving the social capital index in the light of Vision 2030. *Al-Jouba Magazine* - Abdul Rahman Al-Sudairy Cultural Center, 66, 2428-.

Abu Zayidhi, Hatim. (2018). Research Methodology. (Second Edition). Future Research Center.

Al-abad, Eiz Aldiyn abid. (2020). Social return on investment in social work. Cairo: International Publishing House.

Al-Abih, Maram Eabd alrahman, Aleubidi,

Al-Tanji, Maena. (2021). Measurement of social impact. visual abstract. retrieved from: file:///C:/Users/Dell/Downloads/-.pdf

Al-Zaghli, Eala› Ealay. (2021). Measuring social capital as determinants of the planning mechanisms for its development in Kuwaiti society. *Journal of Studies in Social Work*; 55(3), 759800-.

Al-Ziyr, Nurah Muhamad. (2020). Social investment for social security beneficiaries: a descriptive study applied to social security beneficiaries in the city of Riyadh. Unpublished PhD thesis, King Saud University, Riyadh.

Hawari, Ghiathi. (2022 ‹a). A look at social investing. *Journal of Social Impact Trends;* (15).

Hawari, Ghiathi. (2022 b). Green Shoots of Recovery: Climate Finance and Social Investment. *Journal of Social Impact Trends*: retrieved from: https://2u.pw/tJ2GZH.

Hawary, Ghiath & al-tanji, Maena. (2020). Social Investing (Visual Evidence). Strategic Capacity Foundation. retrieved from: https://2u.pw/Z9cqkT.

Jawdah, Abd Alwahaab & Uthman, Duea› Adil. (2018). Social investment and the development of cultural capital among young people. The annual international conference of the Faculty of Arts (Youth and the Industry of the Future), Faculty of Arts, Ain Shams University.

King Khalid Foundation. (2021). Financial inclusion of non-profit organizations in the Kingdom of Saudi Arabia. Discussion paper, Riyadh, Saudi Arabia.

Kriswil, Jun Dabilyu & kriswil, Jih Difid. (2022). Research design qualitative, quantitative and mixed method. Riyadh: Jarir Bookstore.

Mustafaa, Majid Eali. (2018). The social return on investing in human capital: a Saedia Mueafa, Albashari, Salimat Mbirik, Yahyaa, Shadyt Dawd, Al Mashari, Eayishat Yahyaa, Walsarihi, Halt Iibrahim. (2019). A study measuring the social impact of the association›s services 2018 and the social return on investment (SROI). Al-Mawaddah Association for Family Development, Ministry of Labor and Social Development, Saudi Arabia..

Al-duwish, Ala› &Al-mazid, Euthman. (2020). Challenges of non-profit organizations in the Kingdom of Saudi Arabia: How to benefit from global experiences. King Faisal Center for Research and Islamic Studies, 151-.

Aleqt. (2021, September 5). 3156 non-profit organizations in the Kingdom seeking to apply social solidarity. Retrieved from: https://www.aleqt.com/202105/09//article_2165236.html

Al-imam, Iilham Ahmad Alsayid. (2022). The role of social investment in the development of small projects: a field study. Ph.D. Mansoura University.

Al-Khalidi, Jamila Bint Muhamad. (2021). Governance of the non-profit sector and its role in social development. *Journal of Research and Social Studies*; 1(2), 111139-.

Al-Mansur, Munirh & almawri, Ahmad. (2022). Obstacles facing the third sector in the State of Qatar. *Researcher Journal*; 22(1), 7993-.

Al-Sadoun, Asad Hamuwd. (2020). Social investment: its concept, importance and development. Gulf News Newspaper, Issue (16360), retrieved from: http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1229391.

Al-Shahri, Amani Bint Zuhayri. (2021). Social investment in the non-profit sector. Riyadh: King Fahd National Library.

Non-Profit Sector. (2021). Guideline for outsourcing government services to the non-profit sector. retrieved from: https://ncnp.gov.sa/ar/node/3149.

Unified National Platform. (25 jamadaa al›uwlaa 1444). Partnership with civil society. retrieved from: https://2u.pw/xNKZxm

United Nations Development Program (2005). Towards the advancement of women in the Arab world. Arab Human Development Report. United nations.

United Nations Development Program. (2009). Capacity Development. Introductory booklet. United nations.

United Nations. (2020). A draft capacity-building strategy for the implementation of the goals of sustainable development and the New Urban Plan. Executive Board of the United Nations Human Settlements Program (Habitat), Arabic Edition.

Uwnis, abd Almajid and Wahabi, Kulthum. (2014). Non-profit organizations and their role in social and economic solidarity: the case of Algeria. *Journal of Economic Dimensions,* (4), 130-.

Zaki, Walid Rshad. (2015). The concept of social capital. *National Social Journal,* 52(1), 135145-.

Zawia. (2021). Social investment: the best way to advance economic and social development. retrieved from: https://2u.pw/o7FRG8.

Zayid, Ahmad. (2011). Social investment and the future of Egypt. National Center for Social and Criminological Research.

ثانيًا– المراجع الإنجليزية

Bourdieu,P. (1986). The Forms of Capital. Richardson,J, (ed.), Hand book Westport of Theory and Research for the Sociology of Education, Ct, Greenwood.

Bothfeld,S. & Rouault,S. (2015). Families Facing the Crisis: Is Social Investment

descriptive study. Annals of Ain Shams Arts, 46, 188206-.

Nasiri, Iiman & Nual, Samardi. (2020). Responsible social investment and its role in promoting sustainable development: a case study of the AGID project for the wilaya of Sidi Bel Abbes. *Journal of Economics and Sustainable Development,* 3(2), 7079-.

Qasim, Mustafaa Muhamad &Alghanim, ghanim bin saedu. (2019). The role of civil society institutions in achieving social development for Saudi youth in the light of the Kingdom's Vision 2030. *Journal of Studies in Social Service and Human Sciences*, 46 (2), 3574-.

Qindilji, amir Iibrahim. (2013). Scientific research methodology. Jordan: Al-Yazuri Scientific dar for publication and distribution.

Riyadh Economic Forum. (2022). The role of the non-profit sector in economic and social development in the Kingdom of Saudi Arabia. Non-Profit Sector, Retrieved from: https://2u.pw/DcvLZ

Saleh, Alaa. (January 19, 2023). What is social investment. Accounting Learning Guide. Retrieved from: 2u.pw/HUW771U.

Shams Aldiyn, Tahsin Hamath. (2020). The role of the state in Amartya Sen›s theory of development. *Academic and Scientific Journal,* 5(1), 186210-.

The General Authority for Awqaf. (2021). Social investment program. retrieved from: https://2u.pw/I2M3rd.

The General Authority for Awqaf. (2022). SROI methodology retrieved from: https://2u.pw/Ef0xzD.

General Authority for Statistics. (2018). Non-profit sector establishments survey. retrieved from: nshr_msh_mnshat_lqt_gyr_lrbhy_2018_0.pdf (stats.gov.sa)

The National Center for the Development of the

Development Policy Management.

National Pro Bono Resource Centre. (October 2011). What is Social Justice. Occasional Paper (1), Sydney, New South Wales.

Oliveira, M. (2022). How to Overcome Barriers to Sharing Tacit Knowledge in Non-Profit Organizations. *Journal of the Knowledge Economy,* 13(3), 1843-1874.

Saith , R. (2001). Capabilities: The Concept and its Operationalisation. QEH Working Paper Series QEHWPS66.http://ideas.repec.org/p/rg/wpaper/0127.html

Sibisi, N. (2022). Financial challenges experienced by South African non-profit organisations regarding CSR implementation. *Social Responsibility Journal,* 18(6), 10891105-.

Suarez,Y., Fabricio,B.,Taylor,T. & Edurne, G. (2008). Capacity Building and Empowerment: A panacea and challenge for agency-university Engagement, Gateways. *International Journal of Community Research and Engagement,* (1), 179–196.

Yaşar, B. (2021). Impact investing: A review of the current state and opportunities for development, Istanbul Business Research (IBR). Istanbul University Press, Istanbul, 50 (1), 177196-. doi.org/10.26650/ibr.2021.51.0117

a Sustainable Social Policy Strategy. Social Politics: International Studies in Gender, State & Society, 22 (1), 60–85.

Chiulli, A. (2014). Non Profit Organizations and Social Media: An exploration into how Non Profit Organizations use and misuse social media outlets utilizing framing and public spheres. Gonzaga University ProQuest Dissertations Publishing.

Choto, P., Iwu, C., & Tengeh, R. (2020). Non-profit organisations and socio-economic development in South Africa: A literature analysis. Humanities & Social Sciences Reviews.

Colman, J.,S. (1990). Foundations of Social Theory. The Belknap Press of Harvard University Press Cambridge, Massachusetts, London.

Grishina, V., Amelicheva,D. & Tikhanov,N. (1 August,2021). Corporate social responsibility and social investment in the urban environment. SHS Web of Conferences 128, IFSDR.

Helen, D. (2012). The Role of Third Sector in deivering Social Care:School for Social Care. Research and London School of Econmics and Political Science,London.

Kingdon , G. & Knight, J. (2004). Subjective well-being poverty versus income poverty and capabilities poverty. Global Poverty Research Group. Centre for the Study of African Economies. University of Oxford.

Kitawi,A.,K. (2014). Community Capacity Development in Universities: Empowering Communities Through Education Management Programmes in Strathmore University (A Pilot Study). Contemporary Issues In Education Research – Second Quarter, 7(2).

Morgan,P. (2006). The Concept of Capacity. (ECDPM) European Center for